النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٤٠ | كانون الثاني ٢٠١١ | www.if.org.lb

٢٠١٠-٢٠١١

طويت صفحة العام ٢٠١٠ ، وما زال البعض، يا للأسف، يقلّب صفحات مشروع موازنة ٢٠١٠، يجادل في شأن فاصلة هنا، ونقطة هناك، ويخترع علامات استفهام مشككة، وهو ما يرسم علامات تعجب حول هذا التأخير والتباطوء الذي يمنعنا من أن ننزل الى السطر، ومن الانتقال الى فصل جديد، كان يفترض أن يبدأ مع اقرار هذه الموازنة: فصل معالجة أولويات المواطنين، من خلال تحسين البنى التحتية المرتبطة مباشرة بحياة الناس، والتي تساهم في توفير المناخ المشجع للاستثمار، وبالتالي تؤدي الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

لقد تضمن مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١٠، زيادة ملحوظة في الإنفاق الاستثماري، على المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات وفي المناطق اللبنانية كافة، ترجمة للتوجهات التي عبر عنها البيان الوزاري لحكومة الوفاق الوطني، ولتلبية "أولويات المواطنين"، انطلاقاً من أن الاستثمار في تحسين الحياة اليومية للبنانيين، في توفير الكهرباء والماء، وفي تحسين أوضاع الطرق، وفي تطوير قطاع الاتصالات، وغير ذلك، بات ملحّاً وضرورياً ولم يعد يحتمل أي تأخير لأنه مرتبط بأساسيات العيش الكريم.

كذلك فان مشروع موازنة ٢٠١١ الذي أنجزته الوزارة وقدمته الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بعد نحو اسبوع فحسب من انتهاء المهلة الدستورية، يسعى الى استكمال عملية تطوير البنى التحتية للاقتصاد باعتبارها الرافعة للنمو الاقتصادي. ومن اهم أهداف المشروع الاستمرار في احتواء وتيرة نمو الدين الى الناتج المحلي، وخفض العجز، وتالياً خفض خدمة الدين.

نحن من دعاة تفعيل العمل الرقابي وخصوصاً في ما يتعلق بالمالية العامة للدولة، وقد ترجمنا هذا التوجه عملياً في السنوات الأخيرة من خلال تعزيزنا الشفافية في عمل الوزارة، ومن خلال مجموعة من الاصلاحات في ما يتعلق باعداد الموازنة العامة وتنفيذها، وفي ما يتعلق بالصفقات العامة والشراء الحكومي، وحق الوصول الى المعلومات، وسوى ذلك، وكذلك من خلال النشاط التدريبي الذي ركز على الشق المتعلق بالرقابة وأفضل الممارسات في مجال الحسابات المالية.

من هنا، لا يمكنني أن أقبل محاولات تشويه صورة وزارة المال والعاملين فيها. فأنا أؤمن بهذه الادارة، وبامكان بناء قدرات العاملين فيها من خلال التدريب والتعزيز الايجابي.

فلنبيّن معاً ما أنجزناه، وما نستطيع تحقيقه. ففقط من خلال الجهد والعمل الجاد والاصلاح وبناء القدرات، يمكننا أن نثبت أن وزارتنا هي احدى أفضل المؤسسات في الادارة اللبنانية، وأنها بالفعل نموذج يحتذى.

ريّا الحسن
وزيرة المالية

وزارة المال أطلقت عملية مراجعة النص الصادر في العام ١٩٦٣

تعديل قانون المحاسبة العمومية: اقتراحات لتعزيز الشفافية وواقعية الموازنة

أطلقت وزارة المال أخيراً عملية مراجعة لقانون المحاسبة العمومية الصادر في كانون الأول ١٩٦٣، بغية تحديثه وعصرنته، وأعدت الوزارة لهذا الغرض مجموعة اقتراحات وأفكار لتعديل القانون، وستبدأ باجراء مشاورات في شأنها مع النواب والجهات المعنية، تمهيداً لاعداد مشروع قانون في هذا الصدد.

وحددت وزارة المال التعديلات الواجب إجراؤها على قانون المحاسبة العمومية، وفقاً للاحتياجات الحالية الخاصة بإدارة الموازنة وشفافيتها.

ويلاحظ تقرير في هذا الشأن أن عنوان قانون المحاسبة العمومية غير دقيق، اذ أن هذا القانون يتناول مجمل المواضيع المرتبطة بالمالية العامة والموازنة، وليس المحاسبة العمومية فحسب.

ويلفت التقرير الى أن "هذا القانون يحتوي على ٢٤٩ مادة هي عبارة عن مزيج ما بين القواعد العامة لإدارة الأموال العامة والتعليمات العائدة لتطبيقها". ويتابع إذا كانت القواعد العامة مصممة للمدى البعيد، فان وضعها قيد التنفيذ قد يختلف بحسب التنظيم الاداري وفق الأدوات المستعملة.

وتقترح وزارة المال، بالاستناد إلى المادة ٦٥ من الدستور، إعادة كتابة هذا القانون، وإدراج مواد فيه تتعلق بتحسين إدارة الموازنة، وإلغاء المواد الخاصة بتطبيق هذا القانون، ووضعها في مراسيم، مما يساعد على تيويم هذه الإجراءات وتعديلها بسرعة وبسهولة كلما دعت الحاجة. وترى وزارة المال أن "تضمين القانون مواد تفصيلية وأموراً إجرائية حول تنفيذ الموازنة وإعداد الحسابات يؤدي إلى عدم ليونة في التطوير". وتفضّل الوزارة أن "يضع القانون الأسس والمبادئ العامة في حين تترك التفاصيل لتصدر بمراسيم".

وتقترح وزارة المال أن ينص القانون على ضرورة أن يستند تحضير الموازنة الى إطار ماكرو اقتصادي، وعلى اعتماد إطار نفقات متوسط الأمد، وسقف إجمالي سنوي للنفقات مصدّق من قبل مجلس الوزراء، بالإضافة إلى سقوف محددة لكل وزارة.

وتشدد الاقتراحات على تطوير إطار إعداد قانون قطع الحساب لجهة الشكل والمضمون وكيفية اعتماده، بحيث يكون أكثر من مجرد قانون يتضمن أرقام تنفيذ الموازنة. كذلك سيتضمن القانون المبادئ المحاسبية الخاصة بالموازنة.

وتركز اقتراحات وزارة المال لتعديل قانون المحاسبة العمومية على وضع الأسس والإطار العام من أجل إدراج موازنات المؤسسات والإدارات العامة التي تمول بالأساس من الموازنة العامة للدولة.

نظيرتها في عكار تنتقل قريباً من مركزها الموقت الى مقرها النهائي

"مالية" في محافظة بعلبك-الهرمل لـ"مصلحة" أبناء المنطقة

مع بداية السنة الجديدة، وما ان انتهت عطلة الأعياد، وعاد النشاط، افتتحت وزارة المال في اليوم الثالث من كانون الثاني ٢٠١١، مصلحة مالية إقليمية مستحدثة، هي "مالية" محافظة بعلبك-الهرمل، انضمت الى المصالح المالية الاقليمية المنتشرة في كل محافظات لبنان، لتحقق "مصلحة" أبناء المنطقة وتسهل عليهم معاملاتهم.

والمصلحة المالية الوليدة، اتخذت مما كان سابقاً مستشفى دار الأمل في بعلبك - دورس، مقراً لها، وباشرت العمل من هناك لخدمة مواطني المحافظة.

رئيس المصلحة ابراهيم همدر أدرج هذه الخطوة في إطار "التزام وزارة المال البيان الوزاري الداعي الى تطبيق اللامركزية الإدارية، وسعيها الدائم الى تقديم أجود الخدمات للمواطنين".

وقال همدر لـ"حديث المالية" إن افتتاح المصلحة الاقليمية الجديدة "يعتبر خطوة حقيقية في سبيل التخفيف عن كاهل المواطنين في المنطقة، والحدّ من مشقّتهم وعنائهم". وأضاف "من الآن فصاعداً، سيتم تأمين خدمات مواطني بعلبك-الهرمل وحاجاتهم المطلوبة تحت مظلة مصلحة ماليّة إقليميّة أنشئت لخدمتهم في المنطقة".

وشدد على أن افتتاح المصلحة في المنطقة يساهم كذلك، من جهة أخرى، في "نشر التوعية الضريبية تمهيدا للإلتزام الضريبي الطوعي".

وفي الاطار نفسه، علمت "حديث المالية" أن المصلحة المالية الإقليمية في محافظة عكار، والتي بدأت عملها قبل مدة، ستنتقل قريباً، على الأرجح خلال شهرين تقريباً، من مركزها الموقت الى مقرها النهائي.

في هذا العدد أيضاً

IPSAS: أرقام أفضل...لقرارات أسلم ٢
القاضي إفرام الخوري: ديوان المحاسبة يتّجه نحو رقابة على الأداء ٤
فادي خلف: تطوير البورصات نوعياً مرتبط بحصول عمليّات خصخصة ٨
"عائلة" أدلّة "التوعية المالية والضريبية": عضوان جديدان... وتجديد شباب أربعة ١٠

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

أو مؤسسات دوليّة ما؟ أجاب "المهتمون بماليّة الدولة هم أوّلاً الإدارة السياسيّة في الدولة، وكذلك الدول المانحة والمنظّمات غير الحكوميّة والبنك الدولي ومؤسّسة النقد الدولي، بالإضافة إلى المواطنين. والأهم أن تتيح المعايير المحاسبيّة المطبّقة لجميع هؤلاء أن يقرأوا ويفهموا محاسبة الدولة، اذ إن اللغة التي تستعملها الدولة في المحاسبة حتى اليوم مختلفة عن القطاع الخاص، في حين أنّ المعايير الدوليّة تقرّبهما من بعضهما".

وأشار الى أن "المنظمات الدولية والجهات المانحة تشجّع تحسين المعلومات، وهي قد تزيد مساعداتها للدول التي تعتمد المعايير الدوليّة، اذ تكون أوجه الصرف أكثر وضوحاً، مما يحد من الفساد الذي يؤدي إلى اهدار أموال المساعدات، وأنا أدعو هذه المنظّمات والدول المانحة إلى تقديم الموارد والمساعدات أيضاً، وخصوصاً النقديّة، بهدف تمكين الدول من أن تخطو الخطوة الأولى عبر وضعها التقدير الأوّلي (Assessment) بهدف تطبيق المعايير الدوليّة، كونها ستضطر عاجلاً أم آجلاً إلى اللحاق بالركب العالمي".

وهل تطبيق هذه المعايير يسهّل التعامل بين الدول؟

أجاب "طبعاً، فكما هي الحال في القطاع المصرفي حيث كل البنوك تحوّل الأموال لبعضها وفق بروتوكول معيّن هو الـIBAN أو الـSwift Code، الأمر ذاته هنا، فعندما تعتمد كل الدول المعايير المحاسبيّة عينها، فيصبح بالإمكان المقارنة بينها، وكذلك النظر إلى المقوّمات الاقتصاديّة للدول التي تصبح مفهومة أكثر ويمكن ترجمتها، وعلى هذا الأساس يصبح بالإمكان اتخاذ قرارات أذكى وأكثر حكمة".

خبرة واسعة

يفتخر دانيال باطو بأنه خرّيج الجامعة اللبنانيّة (كليّة إدارة الأعمال والعلوم الاقتصاديّة)، التي نال منها إجازة أولى في المحاسبة والتمويل، وثانية في الإدارة والتسويق، قبل أن يسافر إلى الولايات المتحدة، حيث حصل على شهادة ماسترز في إدارة الأعمال من جامعة Bowie State University.

وقال باطو لـ"حديث المالية": "على الرغم مما أنجزته أكاديمياً، لم تسنح لي فرصة العمل المناسبة إلا بعد نيلي شهادة الـCPA (Certified Public Accountant) أي محاسب قانوني، وهي وظيفة تحظى بتقدير عال في الولايات المتحدة، حيث يحصل المحاسبون على رابع أعلى أجر تقريباً بعد المحامين والأطباء والطيّارين". وأضاف "في الولايات المتحدة زاولت مهنة المحاسبة والتدقيق، وفي السنوات العشر الأخيرة كنت ولا أزال أعمل في المحاسبة والتمويل (Accounting and Finance) على النطاق الدولي".

ويتمتع باطو بخبرات طويلة في العمل مع الحكومات ومع المؤسسات الدولية في مجالات التقارير المالية وإدارة المالية العامة والتطوير والحكم الرشيد. وقد تولّى إدارة مشاريع دولية عدّة تهدف إلى تبنّي معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وواكب وضعها قيد التنفيذ في ٢٠ مؤسسة.

للمزيد من المعلومات عن موضوع الـIPSAS يمكن مراجعة باطو على العنوان الإلكتروني الآتي: danbato@yahoo.com

اطلاق توأمة ثانية مع الادارة الفرنسية لتحسين الالتزام وتعزيز إستراتيجية التدقيق

الاصلاحات الضريبية: خطوات جديدة والرحلة مستمرة في ٢٠١١

أظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١١ الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي في تشرين الثاني ٢٠١٠ أن لبنان احتل المرتبة ٣٦ من بين ١٨٣ بلداً في العالم والمرتبة ٨ من بين ١٦ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مؤشر "تسديد الضرائب". ومن أجل ترتيب البلدان على أساس سهولة تسديد الضرائب، ترتكز الدراسة على ثلاثة مؤشرات: عدد التسديدات الضريبية – الوقت اللازم للاستجابة للشؤون الضريبية – معدل الضريبة.

ويقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١١ مقياساً تجريبياً جديداً يوضح حجم التغير الذي طرأ على الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال في ١٨٣ بلداً منذ عام ٢٠٠٥. ووفقاً للمقياس الجديد هذا، فإن لبنان قام في السنوات الخمس الأخيرة بإدخال عدد كبير من الإصلاحات على إجراءاته وتشريعاته المنظمة لتسديد الضرائب أدت إلى تسهيل عمل أصحاب الأعمال.

وقد شملت الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الإدارة الضريبية في الأعوام الماضية:

- التصريح حصرياً بواسطة البريد.
- تأدية الضرائب والرسوم لدى أي من المكاتب التابعة لشركة "ليبان بوست"، بالإضافة إلى المصارف، وفقاً لقانون الإجراءات الضريبية. بناءً عليه، بات بإمكان المكلف التصريح والدفع في المكان نفسه مما قلص الوقت اللازم للقيام بموجباته الضريبية.
- إعلام المواطنين بإصدار جداول ضريبة الأملاك المبنية عبر إلصاق إعلانات على المباني من قبل "ليبان بوست". ويمكن الإطلاع على الضريبة المتوجبة من خلال الإتصال بأي من المكاتب التابعة لشركة "ليبان بوست". أما بالنسبة الى الدفع، فتقوم شركة "ليبان بوست"، بناءً على طلب المكلف، بإرسال إيصالات الدفع إلى مكان إقامته وتحصيل الضريبة مما يخفف عليه عبء التنقل وهدر وقته.
- إنشاء مركز الإتصالات.
- تعديل النماذج والتصاريح بغية تبسيط تعبئتها من قبل المكلفين.
- فصل موجب التصريح عن موجب تسديد الضريبة.
- إلزامية نشر النصوص التنظيمية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.
- إلتزام الإدارة الضريبية بموجب الإجابة عن استفسارات المكلفين.
- توحيد مهل التصريح عن مباشرة العمل.
- السماح للمكلف بتعديل التصريح المقدم منه ضمن شروط معينة دون أن يتعرض لغرامة تحقق.
- إعفاء المكلفين من موجب تختيم السجلات المحاسبية.
- استحداث حساب موحد للمكلف يشمل أنواع الضرائب والرسوم كافة.

وفي اطار المسيرة الاصلاحية التي بدأت في العام ١٩٩٣، أطلقت وزارة المال أخيراً مشروع توأمة مؤسسية بين الادارة الضريبية اللبنانية ونظيرتها الفرنسية، ممولاً من الاتحاد الاوروبي وعنوانه "الالتزام الضريبي وادارة المخاطر"، يندرج في اطار خطة عمل اتفاقية سياسة الجوار التي أقرت في مجلس الوزراء في كانون الثاني ٢٠٠٧. ويهدف هذا المشروع الذي يمتد على ١٢ شهراً، الى تحسين الالتزام الضريبي وتعزيز إستراتيجية التدقيق الجديدة، من خلال التوأمة مع الادارة الضريبية الفرنسية. كذلك يهدف المشروع بشكل أساسي إلى زيادة الايرادات الضريبية، من خلال تحسين التقنيات الخاصة بإدارة المخاطر والالتزام الضريبي والتدقيق، حيث يتوقع ان يؤدي الى زيادة معدل جباية الضرائب ونسبة الالتزام الطوعي لدى المكلّفين بعد سنتين من إتمام المشروع، بنسبة تراوح ما بين ٢ و٤ في المئة، بحسب ما توقع مسؤولو البرنامج لـ"حديث المالية".

واذا كانت وزارة المال بذلت جهوداً كبيرة لإدارة المخاطر واعتماد استراتيجية تدقيق جديدة، وأدخلت إصلاحات على مستوى النظم والإجراءات والخدمات وتكنولوجيا المعلومات، فان ثمة إصلاحات كثيرة لا تزال تحتاج اليها، لا سيّما في ما يتعلق بتقنيات تحليل المخاطر وتقنيات التدقيق والتدريب على التدقيق. كما ينبغي تعزيز قاعدة نظام المعلومات الإدارية الخاص بالإدارة الضريبية، وخصوصاً لجهة بناء قاعدة البيانات وربطها واستخراج الأنماط من البيانات، وتصميم نظام مناسب للتبليغ عن المعلومات الإدارية.

وهذا المشروع الذي "تستفيد منه الادارة الضريبية في وزارة المال، جاء ليكمّل مشروع التوأمة الممولّ ايضاً من الاتحاد الأوروبي والذي جرى تطبيقه ضمن مديرية الضريبة على القيمة المضافة بالتعاون مع الإدارة الضريبية الفرنسية. وقد طوّر المشروع الأول المهارات التقنية والإدارية لموظفي هذه المديرية ، وخصوصاً على صعيد إدارة الموارد البشرية وتطوير اختصاصاتها".

وستعمل وزارة المال في سنة ٢٠١١، على اعادة النظر في قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون الاجراءات الضريبية لمعالجة الثغر التي ظهرت نتيجة التطبيق، واقرار القانون الجديد للضريبة على دخل الافراد والشركات، بعد أن أعادت وزارة المال في ٢٠١٠ دراسة مشروع القانون في هذا الشأن، والذي يهدف الى تحديث النظام الضريبي اللبناني، وتحقيق العدالة الضريبية، وإعادة هيكلة القوانين الضريبية الحديثة.

كذلك تشمل التطلعات لسنة ٢٠١١ تحديث قانون ضريبة الأملاك المبنية وقانون رسم الطابع المالي وقانون رسم الانتقال، وإلغاء الضرائب والرسوم ذات الاجراءات المتعددة والحصيلة الضريبية المنخفضة تسهيلاً على المواطنين والإدارة الضريبية على السواء، فضلاً عن إعادة تنظيم الإدارة الضريبية، من خلال دمج مديرية الواردات ومديرية الضريبة على القيمة المضافة.

الخبير الدولي اللبناني الأصل دانيال باطو شرح "معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"

IPSAS: أرقام أفضل... لقرارات أسلم

كتب منصور بو داغر

صباح يوم ٢٤ تموز ٢٠٠٩، كانت السكرتيرة في معهد باسل فليحان تتفقد صندوقها البريدي الالكتروني، فوجدت فيه رسالة من مصدر تراه للمرة الأولى، هو السيد دانيال باطو. طبعت السكرتيرة الرسالة، وأعطتها الى المسؤولين في المعهد، وهي كانت تحت عنوان IPSAS، وموجّهة إلى وزارة المال.

وفي الرسالة، عرّف باطو عن نفسه: "أنا من أصل لبناني، هاجرت بعد الحرب إلى الولايات المتحدة الأميركية وبنيت حياتي المهنية في مجال المحاسبة والمالية، وأعمل منذ ٨ سنوات في موضوع معايير المحاسبة الدولية مع الأمم المتحدة في روما، وأودّ أن أخدم لبنان وأقدّم ما باستطاعتي لمساعدة الحكومة".

وكان باطو حريصاً على أن يوضح: "لا أبحث عن عمل أو تمويل، بل أريد مساعدة وزارة المالية والحكومة اللبنانية في مجال خبرتي".

لم يتردد مسؤولو المعهد في الردّ على باطو، لا بل وجدوا في مبادرته نموذجاً مثالياً، فكان لقاء تعارف في بيروت بينهم وبينه، بعد مدة، ثم غادر إلى روما، مع اتفاق على التعاون، والافادة من خبراته.

ومنذ ذلك اللقاء، بدأت أكثر فأكثر تتظهّر في لبنان الحاجة إلى مناقشة الموضوع الذي أشار اليه في رسالته الالكترونية، وهو موضوع IPSAS، أي "معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، فوجه المعهد الدعوة مجدداً إلى باطو لادارة ورشة عمل في هذا الشأن، فلبّى الدعوة بسرعة وعفوية، وحضر من نيويورك لهذا الغرض. وقال باطو لـ"حديث المالية" التي التقته خلال ورشة العمل "لبّيت دعوة المعهد التي أتت بعد مراسلات بيننا أبديت فيها رغبتي في أن أقدّم شيئاً لوطني ولتحسين الأوضاع فيه".

الورشة التي شاركت فيها مجموعة من أصحاب الاختصاص في مواضيع المحاسبة العامة من وزارة المال وبعض الإدارات والمؤسسات من القطاع العام، أقيمت يوم الاثنين ٦ كانون الأول ٢٠١٠، وهدفت إلى تعريف المشاركين بهذه المعايير وبأهميتها في إدارة المالية العامة من خلال عرض أفضل التوجهات العالمية والتجارب الحالية في هذا المجال.

وفي مقابلته مع "حديث المالية"، عرّف باطو عن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، شارحاً أن "هذه المعايير وضعها في أواخر التسعينات من القرن الفائت، مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وهي كانت خلاصة أعمال استغرقت أكثر من ١٠ سنوات في الاتحاد الدولي للمحاسبين، واستكمل وضع هذه المعايير في العام ٢٠١٠، وهي تتألّف من ٣١ معياراً تحدّد كيفيّة تحضير القطاع العام للبيانات والتصاريح الماليّة المكوّنة من الوضع المالي (Financial Position)، والأداء المالي (Financial Performance)، والتدفقات المالية (Cash Flows)، والـ (Net Asset Equity)، والـ (Budget to actual comparison).

دانيال باطو محاضراً في المعهد

ورأى باطو أن "وضع هذه المعايير كان حاجة، اذ كانت ثمة معايير دولية للتقارير المالية في القطاع الخاص، في حين أنّ مثل تلك المعايير لم تكن متوافرة للقطاع العام".

وأوضح أن المعايير تهدف الى "تمكين الحكومات والمنظمات غير الحكوميّة ومنظّمات القطاع العام من وضع بياناتها السنويّة التي تخضع للتدقيق، والى زيادة الشفافيّة والصدقيّة والمساءلة في القطاع العام".

وأشار الى أن المعايير "تتيح للجهات التي تستعمل البيانات الماليّة، كمجلس النوّاب ومجلس الوزراء وغيرها، اتخاذ القرارات الصائبة، في ضوء المعلومات والأرقام التي توفّرها لها هذه البيانات".

ولاحظ باطو أن "البيانات المالية للدولة اللبنانيّة قريبة الى مطابقة المعايير الدوليّة ولكنّها بحاجة إلى تحسين كي تصل إليها".

وعن وضع لبنان المحاسبي في القطاع العام قال: "لدينا نظام وقوانين وهيكليّة قائمة بكاملها وربما هي بحاجة مع الوقت إلى تغيير وتحسين، لكن حسن التطبيق هو الذي يعطي نتيجة في نهاية المطاف، ومن المهم أن يصدر قرار من السلطة السياسيّة بتوفير الموارد البشريّة والماديّة ليصبح عندنا نظام محاسبي كامل على أساس نقدي (Cash Basis) ومنه نكمل ليصبح على أساس الاستحقاق (Accrual Basis)". وأضاف "أنا متأكد أنّ من الممكن أن يكون لدينا في النظام المحاسبي العام في الدولة ما بين ٥٠ و٧٠ ٪ من كل متطلبات الـIPSAS، والمتطلبات المتبقيّة هي التي نحتاج الى العمل لتحقيقها".

لكنه أشار الى أن "الوصول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق ليس طبعاً عمليّة شهر وشهرين، بل يستغرق ما بين ٥ و١٠ سنوات، إنّما المهم البدء بهذا المسار".

وعن انعكاسات تطبيق معايير الـIPSAS على الماليّة العامة للدولة، قال باطو "المحاسبة تحصل على الأساس النقدي الذي يقوم على حركة النقد، حيث تسجّل المعاملات وفقاً لدخول المال أو خروجه، وهذا أساس محاسبة جيّد للانطلاق منه للمحاسبة على أساس الاستحقاق الذي يركّز على الحقوق والالتزامات، والأصول والديون، والواردات والنفقات، والذي يعطي فكرة سليمة أكثر وأدق عن وضع الماليّة العامة للدولة".

وتابع "عندما يعلم متّخذو القرار في الدولة، أي مجلس الوزراء ومجلس النوّاب، حقيقة الأرقام في الدولة لناحية الواردات والنفقات، والحقوق والإلتزامات، فإنّ ذلك سيسمح لهم باتخاذ قرارات تساعد أكثر على تحقيق أهداف الدولة، بينما إذا كانت بين أيديهم أرقام مغفلة أو ناقصة، فهم عندها يتّخذون قرارات غير مرتكزة على كامل المعلومات، فكلّما كانت المعلومات أفضل يمكنهم اتخاذ قرارات أفضل، وهذا أهم ما تقدّمه المعايير المحاسبيّة الدوليّة من إيجابيّات في القطاع العام".

وعن الفارق بين "المعايير الدوليّة للتدقيق الداخلي في القطاع العام"، و"معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام"، قال "مع أن مهنتي التدقيق الداخلي والمحاسبة مختلفتان، فهما مترابطتان في الوقت ذاته، وتساهمان في تعزيز شفافية الدولة وصدقيتها، وفي جعل قراراتها أكثر صوابية وفاعلية لخدمة المواطن". وأضاف "إن إطلاع المواطن على المداخيل والمصاريف بطريقة متوافقة مع المعايير الدوليّة، تطمئن هذا المواطن الى أنّ الموارد والضرائب التي تُجبى منه تُصرف بطريقة صحيحة".

وعن الآليّة المطلوبة لكي يتم تطبيق معايير المحاسبة هذه في لبنان، قال "نحن بحاجة الى موارد، وبرامج معلوماتيّة، وتدريب للموارد البشريّة، وكل ذلك يجب أن يبدأ ضمن خطة مركزيّةً يشارك في وضعها ممثّلون عن مختلف الادارات".

وهل يؤدي تطبيق معايير الـ"IPSAS" في لبنان إلى انعكاسات إيجابيّة على مستوى العلاقات مع دول أخرى

عندما يصدر هذا القانون فهو سيتلاءم مع التوجّه العصري الجديد ويتكيّف معه، وعند إنشاء وحدة التدقيق الداخلي ويفعّل بين مختلف الادارات فأتصوّر أنّ ذلك سيشكّل شبكة متكاملة".

وبالنسبة الى الفارق بين التدقيق الداخلي في القطاع العام والقطاع الخاص، اعتبر الخوري أنّ "فكرة التدقيق الداخلي مأخوذة من القطاع الخاص، إنّما في المؤسّسات الخاصة السعي هو الى الربح، وحرصاً على ذلك نجدها تقوم بتدقيق لأعمالها لتحدّد العقبات والمخاطر وما يعيق تحقيق أهدافها، بينما في القطاع العام لا نملك هذه الذهنيّة إنما الهدف من التدقيق المالي هو التأكد من أنّ الإدارة تقوم بدورها تجاه المواطنين وتوفر الخدمات العامة على أكمل وجه". وأردف: "لذلك

جانب من المشاركين

دور المدقّق الداخلي هو تحديد ما إذا كانت هذه الاهداف هي في طور التحقيق أم لا، وأن يحدّد، ضمن النظام الذي يعمل فيه، الثغر وإمكان تصحيحها، وبعدها التطوير وتحسين الأداء، وبذلك يساعد الادارة بنظرته ورأيه وتقديره للأمور وعبر الإضاءة على مشاكلها".

وفي ما خصّ انعكاسات التدقيق الداخلي على الموازنة العامة، رأى الخوري أنّ "من الطبيعي أن تتحسّن الموازنة العامة، فاليوم التدقيق الداخلي، عند صرف اعتمادات لبرامج معيّنة، سيدرس ما إذا تحقّقت أو لا، والدرجة التي تحقّقت منها، كما سيُحدّد العقبات التي تعيقها، فأحد جوانب التدقيق الداخلي هو الإنفاق في الإدارة استناداً إلى ما هو ملحوظ في الموازنة، وهو يساعد على تحسين الجودة والوفر".

م. **بو داغر**

التدقيق الداخلي في القطاع العام: قائمة المصطلحات*

تعريف التدقيق الداخلي: نشاط استشاري مستقل وموضوعي يرمي إلى مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها عبر تحسين أداء عملياتها، وذلك من خلال ضمان حسن تطبيق القوانين والأنظمة الداخليّة والرقابة وتحليل المخاطر.

أهميّة التدقيق الداخلي: يعتبر التدقيق الداخلي ركيزة من ركائز الإدارة الصالحة، حيث يقوم المدققون الداخليون بتقويم فاعلية العمليات، ويعتبر عملهم بمثابة شبكة أمان للمؤسسة في ما يخصّ الامتثال بالقواعد والقوانين والأنظمة الداخليّة.

العلاقة ما بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي: على الرغم من أنهم مستقلون عن الأنشطة التي يدققونها، يُعتبر المدققون الداخليون جزءاً لا يتجزأ من المؤسسة لأنّهم يراقبون ويقوّمون باستمرار كل عمليّات المؤسسة. في المقابل، يعتبر التدقيق الخارجي مستقلاً تماما عن المؤسسة ويختصّ بتدقيق الحسابات السنويّة.

ويُعتبر التنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ضرورياً للتأكد من صحّة أداء عمليّات المؤسسة ويسهّل كشف الأخطاء وتحديد أفضل للمخاطر.

العلاقة ما بين التدقيق الداخلي ومكافحة الفساد والاحتيال: يدعم التدقيق الداخلي الإدارة في جهودها لإرساء ثقافة النزاهة داخل المؤسسة من خلال تقويم الضوابط والأنظمة الداخلية المستخدمة لمكافحة الفساد والاحتيال. فقد يقوّم المدققون الداخليون هذه الأنظمة وقد يحللون مخاطرها، ويشاركون، بطلب من الإدارة، في أية عمليّة تحقيق في هذا المجال. تجدر الإشارة إلى أنه تقع على عاتق الإدارة مسؤولية تصميم الضوابط والقوانين الداخلية للمنع والكشف والتحقيق من الفساد والاحتيال، وأن التدقيق الداخلي يعمل من خلال توجيهات الإدارة على تقديم مجموعة من الاستشارات لدعم هذه الضوابط والأنظمة.

*بحسب تعريف معهد المدققين الداخليين - IIA

اتفاق تعاون بين الجمعية الاقتصادية ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

وقّع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي اتفاق تعاون مع الجمعية الاقتصادية اللبنانية.

وشارك في حفل التوقيع رئيس الجمعية جاد شعبان ونائب الرئيس منير راشد ومديرة المعهد السيدة لمياء مبيض البساط، بالاضافة إلى عدد من موظفي وزارة المال وأعضاء من الجمعية وفريق عمل المعهد.

كذلك حضرت مجموعة من المشاركين في الدورة التدريبية على "كيفية إعداد التقارير والموجزات في المواضيع الاقتصادية والاجتماعية" التي نظمتها الجمعية بالتعاون مع المعهد وبدعم من مركز البحوث للتنمية الدولية – كندا، في مقرّ المعهد.

وفي كلمة ألقتها خلال حفل التوقيع، شددت البساط على أهمية التعاون مع الجمعية الاقتصادية اللبنانية وخصوصاً في ما يتعلق بالمجلة المختصّة بالمالية العامة وبناء الدولة والتي سيطلقها المعهد في العام ٢٠١١.

من توقيع الاتفاق

"التدقيق الداخلي شمولي وهو تقييم للإدارة أو المؤسّسة العامة إلى حد درجة الملاءمة"

القاضي إفرام الخوري:
ديوان المحاسبة يتّجه نحو رقابة على الأداء

صورة جماعية للمشاركين في دورة التدقيق الداخلي

من الدورة

رأى القاضي في ديوان المحاسبة إفرام الخوري أنّ "الفكرة التي طرحها الخبراء الأوروبيون في ورشة العمل التي نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون مع المفوضية الأوروبية وبرنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدات الفنية وتبادل المعلومات (TAIEX)، بعنوان "التدقيق الداخلي: أداة لمسؤولي القطاع العام"، هي أنّ التدقيق الداخلي يُضاف إلى ما يسمّى الرقابة الداخليّة للإدارات العامة".

وقال الخوري لـ"حديث المالية": "بالرجوع إلى العبارات الفرنسية في هذه المسألة، فللموضوع جهتان: الـContrôle Interne والـAudit Interne، ونحن نفهم أن هدف الرقابة الداخليّة أن تكون كل المعاملات الرسميّة في مختلف الادارات منتظمة ومنطبقة على القوانين ومراعية للأحكام القانونيّة".

وأشار الخوري إلى أنّ "الفكرة المطروحة اليوم في التدقيق الداخلي أي Audit Interne، هي أن نذهب أبعد من الرقابة الداخليّة، اذ هو رقابة تقييم للإدارة أو المؤسّسة العامة إلى حد درجة الملاءمة". ومفاد ذلك، وفق الخوري، "أن يكون للمدقّق الداخلي أوّلاً دور تقييم الرقابة الداخليّة عينها لناحية انطباقها على القانون أو عدمه أي إذا كان باستطاعتها ضبط نظاميّة المعاملة (La régularité de l'opération)، ولكن أيضاً أن يكون دوره أبعد من ذلك، فلدى الإدارة أهداف وهنا يبحث المدقّق الداخلي في ما إذا كانت هذه الأهداف قيد التحقّق أو لا، وما إذا كانت ثمة مخاطر تعيق تحقيقها، وما إذا كان ثمة خلل ما في النظام".

وبمعنى أبسط، وفق الخوري، فإنّ "الرقابة الداخليّة هي رقابة على التسلسليّة الهرميّة وقانونيّة المعاملات وانتظام العمل، أما التدقيق الداخلي فيذهب أبعد من ذلك عبر رقابة تقييم وأهداف ومخاطر وتحديد مسؤوليّات ولا سيّما عند وقوع خطأ ما، واحتمالات وجود خطأ في نظام العمل، ويشمل حتى الرقابة الداخليّة إذا كانت منتظمة بين الادارات والأقسام وما إذا كانت تضبط الأخطاء أو لا، عبر تقييمها".

واستناداً إلى ما سبق، شدّد الخوري على أنّ "النظرة إلى التدقيق الداخلي شموليّة بحيث يتم من خلاله درس المؤسّسة من كل جوانبها حتى لناحية مستوى تحسين الخدمة لزبائنها كنوعيّة الخدمة التي يحصل عليها المواطن في الكهرباء والهاتف وما هي درجتها والصعوبات التي تحول بينها وبين أن تكون ذات نوعيّة عالية، فالنظرة هنا إذاً هي نظرة أبعد من الاكتفاء بأنّ الأمور منتظمة ومنطبقة على القانون".

وأضاف "في حال توجّه ديوان المحاسبة، بالإضافة إلى رقابته على قانونيّة المعاملة نحو رقابة على الأداء، وهو متوجّه إلى ذلك في القريب العاجل، فإنّه، وحتى يقوم بدوره هذا، عليه أن يرتكز على أمور معيّنة، ولذا يجب أن تكون هناك داخل الإدارات رقابة داخليّة على أدائها أي أن يكون فيها تدقيق داخلي، ولذا فعندما يضع المدقّق الداخلي تقاريره بشأن كل المؤسّسة التابع لها، سواء على الرقابة الداخليّة فيها أو على إدارتها وقيامها بأعمالها وتحقيق أهدافها وكل هذه المسائل، فإنّ ذلك يساعد في ما بعد ديوان المحاسبة في ممارسة رقابته على الأداء".

ولفت الخوري إلى أنّ "رقابة ديوان المحاسبة تعتبر رقابة خارجيّة، أما داخل الإدارة فثمة إما رقابة داخليّة أو تدقيق داخلي، واليوم نظام الرقابة عندنا فاعل جداً، وهو إن كان قديماً إلا أنّه مهم جداً، وقد نظّم عمليّة الرقابة داخل الإدارات سواء عبر مراقب عقد النفقات أو مديريّة الصرفيّات أو عبر مديريّة المحاسبة العامة، وهي تدخل كلّها ضمن الرقابة الداخليّة، كون كل هذه الأجهزة تعمل على الرقابة الداخليّة ضمن آليات مهمّة وضابطة جدا".

وقال الخوري "نحن اليوم نريد أن نتّجه نحو رقابة أشمل بدلاً من أن تُقتصر على انطباق المعاملات الإداريّة على الأحكام القانونيّة، ونريد أن نتطوّر نحو رقابة تقوم على رسم هدف في أوّل السنة ونسعى الى تحقيقه على مدارها، وهذا الهدف هو الذي يدخل تالياً في رقابة التقييم، ومعايير الأداء تضعها الإدارة".

وإذ لفت إلى "أنّ الادارة، في السعي الى تحقيق أهدافها، تحدّد المخاطر التي يمكن أن تعيقها، ويأتي هنا دور المدقّق الداخلي عندها ليقيّم هذه المخاطر التي تعيق تحقيق الأهداف ويساعدها بذلك في تقييم عملها"، أكد الخوري أنّ "ديوان المحاسبة كمراقب خارجي سيستفيد دون شك من تقارير المدقّق الداخلي".

وأضاف "في المؤسّسات العامة الإستثماريّة، عندنا اليوم المراقب المالي وهو في حال تفعيل دوره يمكن أن يقوم بدور التدقيق الداخلي، كونه، وعبر مراجعة تقاريره، نجد أنّه لا يكتفي بتحديد قانونيّة المعاملات لأنّ هذا دور مراقب عقد النفقات الذي يتأكد من قانونيّة عقد النفقة، إنّما نجد أنّه يشير في تقريره إلى عدد الموظّفين في المؤسّسة وهل هو كاف أو لا، ويتطرّق إلى ما إذا كان ثمة شغور في الملاكات، ويقيّم الموازنة وأرقامها وتطوّرها، ويتحدّث فيه عن المشاكل بشكل عام، وهذا نوع من التدقيق الداخلي الذي يقوم به المراقب المالي، والفكرة هي تعزيز دور التدقيق المالي في الادارات التي بمعظمها أصبح لديها توجّه لوضع معايير لأدائها ودور المدقّق المالي مساعدتها في هذا المجال".

وعن تصوّره لكيفيّة إنشاء التدقيق الداخلي، قال الخوري إنّ "الفكرة هي في إنشاء جهاز متكامل أو وحدة جديدة في وزارة الماليّة تنسّق بين مختلف المدقّقين الداخليين في الادارات العامة وهي الفكرة التي طرحها علينا الخبراء الأوروبيون". وأضاف: "نحن متوجهون أكثر وأكثر نحو رقابة تقييم وأداء مواكبة للتوجّه العالمي، ومشروع قانون ديوان المحاسبة الجديد يلحظ رقابة الأداء بشكل صريح ووضع معاييرها، وتالياً

الأداء (الأهداف والمؤشرات، وإنشاء وسائل مراقبة فاعلة وتطبيقها). كذلك يشرح عملية الإنفاق وإدارة الخزينة (مسار تنفيذ الإنفاق العام والرقابة المالية والحسابية، والتعريف والتحديات المرتبطة بعملية إدارة الخزينة)، وإعداد التقارير وتحليلها (نظرة شاملة الى التقارير وتحليل النتائج، ومراقبة نوعية التقارير، وأنظمة المعلوماتية المالية)، ليصل أخيراً الى إدارة أموال الجهات

من جلسات المؤتمر

الدولية المانحة.

ويستغرق البرنامج ٣٥ ساعة موزعة على خمسة أيام، بما يعادل ٧ ساعات في اليوم.

المحاسبة العمومية

ومن معهد باسل فليحان أيضاً برنامج تدريبي عن "المحاسبة العمومية"، يهدف إلى التعمّق في المبادئ المحاسبية وأدواتها والتقنيات المستخدمة، بما في ذلك الجوانب الخاصة بالمحاسبة النقدية ومحاسبة الاستحقاق. ويُظهر هذا البرنامج أهمية المحاسبة العمومية كأداة أساسية في الرقابة وتقويم الأداء.

ويتضمن المدخل إلى إدارة المالية العامة، قسماً عن المحاسبة العمومية (المحاسبة النقدية، ومحاسبة الاستحقاق، والموازنة والمحاسبة الإدارية)، وآخر عن محاسبة الاستحقاق، ثم ثالثاً عن محاسبة الاستحقاق في القطاع العام (الصعوبات والتحديات علي المستوى التنظيمي، والتقارير والبيانات المالية، وترابط الحسابات، ومحاسبة الاستحقاق والإدارة العامة).

ويستغرق البرنامج ٣٠ ساعة موزعة على أربعة أيام، بما يعادل ٧ ساعات في اليوم تقريباً.

الرقابة والتدقيق

رابع البرامج التدريبية هو عن "الرقابة والتدقيق"، يهدف إلى التعمّق في مبادئ الرقابة المالية والتدقيق وأدواتها والتقنيات المستخدمة، بما في ذلك الجوانب الخاصة بالعلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأهمية الرقابة المالية في القطاع العام. وهذا البرنامج يظهر أهمية الرقابة والتدقيق كأداة أساسية في تقييم الأداء وفي مراجعة السياسات الاقتصادية والمالية.

ويشمل المدخل إلى إدارة المالية العامة، شقاً عن الرقابة الداخلية (تعريف ومبادئ عامة وبرنامج COSO، وإطار التدقيق في القطاع العام ومفهوم المخاطر، ودور التدقيق الداخلي في القطاع العام، والمعلوماتية ودورها في إدارة المخاطر)، وثانياً عن التدقيق الداخلي (التعريف بأنواع التدقيق وأهدافه ، والمعايير الاحترافية، ودور لجنة التدقيق وتدريب المدققين، وخبرات المدققين ومنهجية العمل وأدواته)، وآخر عن التدقيق الخارجي في القطاع العام (النماذج المختلفة للتدقيق الخارجي في القطاع العام، ومعايير برنامج INTOSAI وإطار عمله، ودور التدقيق الخارجي في القطاع العام وأهدافه، ودور المؤسسات العامة ومسؤولياتها، ومحاسبة الأداء وتدقيق الحسابات، والعلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي).

ويستغرق البرنامج ٣٥ ساعة موزعة على خمسة أيام، بما يعادل ٧ ساعات في اليوم.

المؤتمر

وكان المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا GIFT-MENA عقد تحت عنوان "إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا: تحديات التطوير وتحسين الأداء في ظلّ الأزمة العالمية".

وشاركت في المؤتمر رئيسة وكالة التعاون التقني الدولي (ADETEF)، التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيتين آنييس أرسيبه، بالاضافة الى نحو ١٢٠ مشاركاً من ١٦ دولة و٧ منظمات دولية.

وذكّرت مديرة معهد باسل فليحان لمياء مبيّض البساط في افتتاح المؤتمر بأن "الشبكة التي أنشئت في العام ٢٠٠٦ لتكون قاعدة إقليمية لتبادل المعارف والخبرات، والموارد والمهارات، كانت خطوة حاسمة نحو اطلاق دينامية التعاون الاقليمي، العربي–العربي والعربي–المتوسط".

وأضافت "إننا اليوم فخورون بنمو الشبكة وتوسّعها وانضمام أعضاء جدد إليها، لتعمل في كل سنة على اقتراح مجموعة من الأدوات التدريبية الجديدة والخدمات ومواد المعرفة".

وتناولت جلسات المؤتمر مواضيع إعداد الموازنة العامة وتنفيذها، والصفقات العامة والشراء الحكومي، والقواعد الجديدة للمحاسبة العامة، والتدقيق الداخلي والخارجي. وأكدت الملاحظات الختامية للمؤتمر أن "تقدماً جيداً سجل في دول المنطقة في مجال شفافية الموازنة وصدقيتها"، لكنها اشارت الى أن أمام هذه الدول "طريقاً طويلاً في المجال الاستراتيجي المتعلق بتحسين الاطر المتوسطة الأمد للانفاق". وشددت على "أهمية البناء المستمر للقدرات في الادارات العامة لمواكبة الاصلاحات وتطوير مهارات جديدة"، مشددة أن هذا الأمر "عنصر اساسي في نجاح عمليات الاصلاح".

واضافت أن "ثمة حاجة الى مزيد من الاصلاحات في ما يتعلق بنطاق الموازنات وتغطيتها وفي مجال الصفقات العامة"، لافتة الى ان مداخلات المشاركين تقاطعت عند "أهمية نوعية الرقابة على الموازنة وخصوصاً من البرلمانات". وتضمنت الملاحظات الختامية مجموعة من الممارسات التي برز توافق بين معظم المشاركين على ضرورة تطبيقها في مجال تحضير الموازنة وتنفيذها وآلية الصفقات العامة، والتدقيق الداخلي والخارجي، ومنها "أهمية أن تتولى مؤسسة واحدة هي عادة وزارة المالية، قيادة الاصلاحات، ولكن مع اعتماد مقاربة تشاركية وتشاورية على المستوى الوطني للاصلاح، تشارك فيها جميع الجهات المعنية كديوان المحاسبة والبرلمان وغيرها". وأبرزت "الحاجة الى مرحلة تجريبية كافية والنظر الى الاصلاح كعملية دائمة وطويلة الأمد وليست محصورة بجدول زمني محدد"، مشددة على أن "الموازنات هي تالياً خطط يجب الا تكون جامدة وغير قابلة للتغيير مع الزمن". وشددت على أن "استدامة الجهود الاصلاحية رهن وجود التزام لدى القيادة السياسية بانجاحها، وتوافر ادارة عامة مؤهلة وقياديين رؤيويين". ولفتت الى "ضرورة تطوير الاطار القانوني سواء من خلال سن قانون جديد للموازنة أو من خلال تحديث مواد في الدستور". وفي موازاة المؤتمر، عقدت الجمعية العامة للشبكة اجتماعها السنوي الثالث في مقر معهد باسل فليحان، وانتخبت لجنة تنفيذية جديدة للشبكة تضم معهد باسل فليحان (الذي يتولى أيضاً أمانة سر الشبكة)، والمعهد الوطني للتدريب في الاردن ووزارة المالية المغربية ممثلة بالمعهد المالي، ومعهد الادارة العامة في البحرين، والمدرسة الوطنية للمالية في تونس. وقررت الجمعية عقد اجتماعها المقبل ومؤتمر الشبكة لسنة ٢٠١١ في الأردن، على أن ينظمه كل من المعهد الوطني للتدريب والمركز التدريبي التابع لوزارة المال.

وقد دعت وزيرة المال ريّا الحسن في كلمتها خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، المنظمات الاقليمية والدولية، ومنها البنك الدولي ومركز المساعدة التقنية للشرق الأوسط (ميتاك) التابع لصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمعهد العربي للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، "الى تكريس هذا المؤتمر حدثاً سنوياً في بيروت، وجعل لبنان مركزاً اقليمياً لتبادل المعرفة والخبرات في مجال ادارة المالية العامة، ودعم الدور الذي يقوم به معهد باسل فليحان في هذا الاطار".

أطلقها معهد باسل فليحان خلال المؤتمر السنوي لشبكة GIFT-MENA

للمالية العامة مناهج تدريبية... بالعربية

المناهج تتناول مواضيع إعداد الموازنة العامة وتنفيذها والمحاسبة والرقابة والتدقيق

من افتتاح المؤتمر

من اجتماع الجمعية العامة للشبكة

كان المؤتمر السنوي لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا GIFT-MENA الذي عقد في السرايا الحكومية في مطلع كانون الأول ٢٠١٠ برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، وافتتح بحضور وزيرة المال ريّا الحسن، مناسبة لاطلاق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون مع البنك الدولي، المناهج الإقليمية الأولى من نوعها باللغة العربية، المتخصصة في إدارة المالية الحكومية.

المناهج التي تم اطلاقها عددها أربعة، وهي عالية الجودة، وتتوجه الى كبار القادة في المنطقة وتتناول مواضيع إعداد الموازنة العامة وتنفيذها والمحاسبة والرقابة والتدقيق. وفي مرحلة لاحقة، ستستكمل المناهج الأربعة، في حال توافر التمويل اللازم، بمنهجين آخرين يتناولان الصفقات العامة والرقابة المالية.

وقد استغرق العمل على هذه المناهج ثلاث سنوات بدعم من البنك الدولي، لكي تصبح اليوم أداة جاهزة للتدريب. وقد تولى وضعها فريق من الخبراء الدوليين من وكالة التعاون التقني الدولي (ADETEF)، التابعة لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيتين، بمساعدة خبراء لبنانيين وعرب، وستكون متوافرة اعتباراً من أيار ٢٠١١.

ويندرج اصدار المناهج الأربعة في إطار مواكبة المشاريع الإصلاحية والتطويرية المتعلقة بإدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظراً الى أن الإصلاحات المالية أصبحت شرطا أساسياً لتنفيذ سياسات مالية سليمة ضمن إطار حديث لهيكلية إدارة المالية العامة في معظم بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

وتعتمد البرامج التدريبية الأربعة على تقنيات تشاركية تتيح للمشاركين التعلّم وتبادل الخبرات بصفة مستمرة. وترتبط المفاهيم المستخدمة بالتمارين التطبيقية، كما تدعّم الحالات العملية بأفضل التجارب المحلية والدولية. وتشجّع هذه البرامج المشاركين على التفكير الخلاق وتنمّي قدراتهم التحليلية وتساعدهم على اقتراح البدائل والحلول الممكنة للوضع المالي والإداري الحالي في بلادهم.

وتدير هذه البرامج مجموعة من الخبراء والمدرّبين والاختصاصيين في ميادين المالية العامة، وتحديداً في كل من المجالات الأربعة التي تتناولها المناهج.

وتتوجّه البرامج الأربعة إلى الموظفين الحكوميين ولا سيما الكوادر العليا والمتوسطة في الأقسام المختصة بالمواضيع الأربعة، وفي مختلف إدارات الدولة وهيئاتها الرقابية.

وتنظّم البرامج في مقرّ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي في بيروت ويمكن أن تنظّم برامج مماثلة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحسب الطلب.

إعداد الموازنة

البرنامج التدريبي الأول هو عن "إعداد الموازنة العامة"، ويهدف إلى التعمّق في مبادئ عملية إعداد الموازنات الحكومية وأدواتها والتقنيات المستخدمة، بما في ذلك الجوانب الخاصة بموازنة الأداء وموازنة الهبات والقروض.

ويبرز هذا البرنامج أهمية إعداد الموازنة كأداة أساسية في التخطيط السياسي والاقتصادي والمالي.

ويعرّف البرنامج المشاركين الى الإطار المؤسسي والقانوني للموازنة العامة، فيعرض للنصوص القانونية الأساسية التي ترعى المالية العامة، وللجهات المعنية بإعداد الموازنة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

كذلك يتناول البرنامج السياسات المالية، فيتطرق الى العلاقة بين الاقتصاد الكلّي والمالية العامة، ويبرز الحاجة إلى مقاربة موحدة للمالية العامة، ويشدد على أهمية تحديد أهداف السياسة المالية، ويشرح إطار الإنفاق المتوسط المدى.

وفي الشق المتعلق بالموازنة والقوانين المالية، يتناول البرنامج مبادئ الموازنة وأقسامها، وموازنة البرامج والأداء، وموازنة الهبات.

ومن ثم يدخل البرنامج في تفاصيل إعداد الموازنة (دورة الموازنة، وروزنامة الموازنة والشركاء، والتصنيف الإداري والاقتصادي، وحساب المهمة)، ثم يخصص حيّزاً للمعلوماتية.

ويستغرق البرنامج ٣٥ ساعة موزعة على خمسة أيام، بما يعادل ٧ ساعات في اليوم.

تنفيذ الموازنة

كذلك يقدّم معهد باسل فليحان برنامجاً تدريبياً عن "تنفيذ الموازنة العامة"، يهدف إلى التعمّق في مبادئ عملية تنفيذ الموازنات الحكومية وأدواتها والتقنيات المستخدمة، بما في ذلك الجوانب الخاصة بإستراتيجية تنفيذ الموازنة وعملية الإنفاق. ويأتي هذا البرنامج ليُظهر أهمية تنفيذ الموازنة كأداة أساسية في إدارة المال العام وفي الرقابة على الأداء.

وفي المدخل إلى إدارة المالية العامة، يتناول البرنامج تطبيق القوانين المالية (إطار تنفيذ الموازنة العامة، والتوعية على إدارة المخاطر، وتنظيم عملية تنفيذ الموازنة وإدارة الاعتمادات)، والأطراف المعنية بتنفيذ الموازنة والتنظيم الإداري (الأطراف المعنية بالتنفيذ وأنظمة التنسيق والرقابة، والتوازن بين استقلالية الجهات المعنية ومسؤوليتها). ثم ينتقل البرنامج الى استراتيجية تنفيذ الموازنة (الإستراتيجية المتبعة، وبرمجة الموازنة، ودور الرقابة المالية)، والى قياس

من مؤتمر اتحاد البورصات العربية في بيروت

الاتحاد العالمي، ومن أهم هذه الشروط إنشاء هيئة الرقابة على الأسواق الماليّة، فضلاً عن الخضوع لتقويم ودراسة معمّقة للملف. وفي العام الفائت تمّ تقويم بورصة المغرب وقبولها كعضو عامل في الاتحاد العالمي، وثمة ٣ بورصات عربيّة أخرى قدّمت ملفاتها وأنا أنسّق مع الأمانة العامة للاتحاد العالمي كي تتمّم هذه البورصات ملفاتها وتدقّق ليصار بعدها الى رفع مستوى تمثيلها إلى صفة عضو عامل في الاتحاد العالمي للبورصات.

ما هو وضع البورصة اللبنانيّة ولا سيّما أنّ اقتصادنا يرزح تحت عبء الدين العام؟

يجب دائماً ألا نغفل الناحية الإيجابيّة، إذ لدينا قطاع مصرفي يبلغ حجم ودائعه ١٢٠ مليار دولار وهو حجم ضخم، في حين أن حجم بورصة بيروت يبلغ ١٠ مليارات دولار، مما يعني أنّ ثمة مجالاً جديداً أمام بورصة بيروت للتطور، لكنّ هذا التطوير يستلزم جهوداً من القطاعات كافة. ففي معظم الدول العربيّة، ارتبط تطوير البورصات بالخصخصة، وقد أثبتت الدراسات أهميّة الخصخصة في إطلاق البورصات، وبيّنت أن تحقيق خطوات نوعيّة في تطوير البورصات لا بد من أن يترافق مع عمليّات خصخصة، ذلك أنّ حجم الشركات الناجمة عن الخصخصة لا يضاهيه حجما أيّة شركات أخرى خاصة. والمثل الأبرز الذي يمكن أن نعطيه هو شركة "سوليدير"، وهي عبارة عن خصخصة ولكن بطريقة غير تقليديّة، وحجمها كبير لدرجة أنّ ثلاثة أرباع التداول في بورصة بيروت يعود لها. إذاً الأحجام الكبيرة وأحجام التداول والسيولة توجد عبر الخصخصة والشركات الناجمة عنها. والدراسات أثبتت أنّ بورصات باريس وفرانكفورت والصين لم يكن بالامكان أن تكون ما هي عليه، لولا عمليّات الخصخصة التي تمّت عبرها. ويجب أن تتوافر إرادة تعاون من قبل الجميع لتوجيه السيولة الموجودة في السوق نحو الاستثمار في الشركات المدرجة على البورصة، وتشجيع الشركات على الإدراج في بورصة بيروت.

ما هي سبل تطوير السوق المالية والبورصة؟

في المؤتمر الذي عقد في السرايا الحكومية في بيروت للبحث في الدراسة التي قدّمتها الدولة الفرنسيّة وشركة ARCHE حول كيفيّة تطوير سوق المال اللبنانية وبورصة بيروت، كان الكل مجمعاً على تطوير السوق المالية في هذه البورصة. وكان الرأي في الدراسة التي وضعت أنّ بورصة بيروت جاهزة ولكن يجب أن تتضافر كل الجهود ومن قبل كل القطاعات لإطلاقها، وهي من دون هذه الجهود لن تتمكّن من الانطلاق ولو بأكبر إرادة من قبلها. الكل يشجّع على تطوير بورصة بيروت، غير ان هذا الأمر لم يُعطَ الأولويّة سابقاً، فثمة رغبة في ضخ السيولة في بورصة بيروت أو في الشركات التي تدرج عليها ولكن بشرط أن تكون فاضت عن القطاع المصرفي، كما أننا نوجّه الاستثمار صوب بورصة بيروت شرط أن تفيض السيولة عن تمويل دين الدولة العام، وبالتالي فان البورصة لم ترتق سابقاً الى مصاف الأولوية. الارادة موجودة ولكن لم تعط الأولويّة، وفي إنشاء البورصات وإطلاقها يجب أن تعطى الأولويّة ويجب ان يتم تكريس جهود كل القطاعات التي تتقاطع مصالحها مع مصالح السوق الماليّة.

ما هي برأيكم مفاعيل مؤتمر البورصات العربيّة الذي انعقد أخيراً؟

درجت العادة عندنا منذ مؤتمر العام الفائت على عدم إصدار توصيات، لأننا لا نريد أن نصدر توصيات توضع في الأدراج، فهدفنا هو مناقشة المواضيع الآنية والمهمة والضروريّة في أسواقنا الماليّة واستخلاص العبر منها مع الوقت. إلا أنّ المؤتمر قدّم الى مجلس الاتحاد الذي انعقد مباشرة بعد المؤتمر، توصية تتعلق بربط المقاصات العربيّة، وتقرر وضع مقترح يأخذ في الاعتبار نقاشات المؤتمر عن ربط المقاصات ليصار لاحقاً إلى صوغه بطريقة تتناسب مع البورصات العربيّة جمعاء.

إقترح في مؤتمركم الأخير إنشاء مؤشّر موحّد للبورصات العربيّة، فهل هناك معوقات تعترض ذلك؟

نحن في طور البحث مع جهات عالميّة في إنشاء مؤشّر عربي يكون مرجعاً للبورصات والشركات العربيّة. والمؤشّر عادة لا يضم كل الشركات المدرجة في البلدان العربيّة، إنّما تلك من بينها التي تتمتّع بسيولة كافية أو رسملة سوقيّة معيّنة وعندها حجم تداول كاف يدل على السيولة. وثمة متطلبات يجب توافرها وفق قواعد الشركات التي تنشئ المؤشرات العالميّة أو الإقليميّة حتى يتم إدراج شركة معيّنة على مؤشّرها. فالمؤشّرات تُبنى عليها أدوات ماليّة وهي تشترط توافر سيولة كافية. وقد نقول هنا إنّه إذا كان ثمة ١٥٠٠ أو ١٦٠٠ شركة مدرجة على البورصات العربيّة، فإنّ المؤشّرات قد لا تأخذ أكثر من ٥٠ أو ٧٠ أو ٨٠ شركة تختارها وفق المعايير الدوليّة ويتم إدراجها عليها، تماماً كما هي الحال في مؤشّر كل بلد. إذا كنا سنتكلم على صعيد المنطقة، ستأخذ من كل بلد الشركات الأكثر سيولة والأكبر حجما والتي ستمثل البلد وبالتالي المجموعة ستمثل المنطقة العربية.

وهل تعتقد أنّ تحقيق ذلك ممكن قريباً؟

نعم، لأن العقبات التي قد تعترض ذلك، هي عقبات من بعض البورصات التي لا تعطي بسهولة المعلومات الصادرة عن أسواقها. وقد تمّ التداول مع هذه البورصات ووجدنا تجاوباً منها ، والاتصالات الأولية ذللت عدداً من العقبات التي كانت تعترض سابقاً إنشاء هذا المؤشر. ونحن نتمنى تحقيق ذلك في وقت قريب، ونتمنى أن نستطيع القيام بذلك خلال سنة.

تمّ الإعلان منذ مدة عن عرض لشراء سنغافورة بورصة أستراليا، فهل حصل شيء مماثل على المستوى العربي ولا سيّما أنّ البورصات عندنا تتبع القطاع العام؟

في دولة قطر تمّ بيع ٢٠٪ من أسهم البورصة لبورصة نيويورك وأوكلت الإدارة إلى ممثّل لبورصة نيويورك و"يورونكست" بعد أن اشترت الأولى الثانية كشركة قابضة "هولدينغ". والاندماج يحصل عادة كي تصبح الساحة أكبر، تماماً كما حصل عندما دمجت بورصتا نيويورك و"يورونكست".

هل من الممكن أن يحصل شيء مماثل على مستوى البورصات العربيّة وهل هو نافع أصلاً؟

عندما كنت رئيساً لبورصة بيروت شاركت في لجان عمل كان هدفها انشاء بورصة عربيّة موحّدة وإن كانت لا تحل محل البورصات المحليّة، بمعنى أن تكون بورصة إقليميّة تدرج عليها إدراجات مشتركة مزدوجة مع البورصات المحليّة كي يكون هناك نوع من ردهة للمستثمرين العالميين والإقليميين الذين يريدون جمع عدد من الأسهم العربيّة أو شراءها. ولكن عمل هذه اللجان استمر مدة طويلة من دون أن يصل إلى نتيجة بسبب المعوقات التشريعيّة ووجود عملات مختلفة، ومعوقات أوقات الافتتاح وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المحاولة نشأت في الفترة عينها التي أنشئت فيها بورصة موحّدة في أوروبا دمجت ما بين بورصة باريس وأمستردام وبروكسيل ولشبونة وغيرها من البورصات الأوروبيّة، ولكن قبلها كان تم توحيد العملات الأوروبية واعتماد اليورو، وكذلك انفتحت دول أوروبا بعضها على بعض اقتصادياً، ووحّدت تشريعاتها. أما نحن فعندما حاولنا أن نستبق الأمور وأن نستحدث بورصة عربيّة مكمّلة للبورصات الأخرى، تبين لنا ضرورة أن يتم قبل ذلك اعتماد عملة واحدة ووضع التشريعات وأطر كثيرة قبل أن ننتقل إلى هذه المرحلة، وما زلنا بعيدين جداً في منطقتنا عن توحيد العملة والتشريعات. من هنا، كان أن ناقشنا في مؤتمرنا الأخير ربط المقاصات العربيّة بعضها ببعض لتسوية العمليات ما بين الشراء وتسلّم الأسهم وتسديد ثمن الشراء، وتحقيق ربط تقني بين المقاصات العربيّة لتسهيل تداول الأسهم بين البورصات العربيّة.

أما إذا أردنا أن نتكلّم عن ربط البورصات، متجاوزين كل ما هو تشريعات وعملة وغيرها، فثمة نوعان من التجاوز المتاح: التجاوز الأوّل يقوم على التداول عبر الانترنت، اذ ثمة شركات عالميّة لديها وصول إلى كل البورصات العربيّة وتالياً يفتح حساب واحد عند إحدى هذه الشركات التي تقوم بإتمام عمليات الشراء والبيع لدى مختلف البورصات العربيّة، أو أيضاً بالتواصل بين شركات الوساطة التي يمكنها أن تعقد اتفاقات في ما بينها وتسمح بالتالي بالتداول عبر بورصات عدة بواسطة نظراء لها في عدد من البلدان العربيّة.

أما الحالة الثانية لتجاوز الأطر التشريعيّة والعملة، فتتمثل في إنشاء صناديق استثمار مبنيّة على المؤشّرات والتي أنشئ منها حالياً في بعض الدول كالسعودية والكويت وسلطنة عمان، حيث جرى البحث هناك في ما إذا كان من الممكن إنشاء صندوق استثمار مبني على مؤشّر عربي وبالتالي يستثمر في عدد من الأسهم المدرجة على البورصات العربيّة، ونعتمد آليّة تسمح للمستثمر العربي بالشراء على كافة هذه البورصات وانتقاء الأكثر سيولة والأكبر حجماً، وفي الوقت عينه نكون قد وضعنا هذه الصناديق بمتناول المستثمرين العالميين المهتمين بها. وهذه إحدى الطرق التي تسهّل العمل بين البورصات أو شراء أسهم الشركات المدرجة على بورصات عربيّة عدة في آن واحد.

م. ب. د

الأمين العام لاتحاد البورصات العربيّة كشف لـ"حديث المالية" عن السعي الى ربط المقاصات

فادي خلف: تطوير البورصات نوعياً مرتبط بحصول عمليّات خصخصة

- نتمنى أن ننجح خلال سنة في إنشاء مؤشّر عربي
- ارادة تطوير بورصة بيروت موجودة ولكن يجب ان تعطى الأولويّة
- لا يمكن استحداث بورصة عربيّة موحّدة ما لم يتم قبل ذلك اعتماد توحيد العملة والتشريعات... ونحن بعيدون جداً من ذلك

للمرة الأولى منذ تأسيسه، عقد اتحاد البورصات العربية مؤتمره العام السنوي في بيروت في تشرين الأول الفائت، برعاية رئيس الحكومة سعد الحريري ممثلا بوزيرة المال ريا الحسن، وحضور وزير الإقتصاد والتجارة محمد الصفدي، وممثل قائد الجيش العماد جان قهوجي العقيد الإداري انطوان هيدموس. وشارك فيه كل من رئيس اتحاد البورصات العربية ورئيس سوق المال الليبي سليمان الشحومي، والأمين العام للاتحاد فادي خلف، والأمين العام للإتحاد العالمي للبورصات توماس كرانتز، ورئيس اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية حسين اركان، ورئيس بورصة ايطاليا انجيلو تانتازي، ورئيس تجمع رجال الأعمال اللبنانيين كميل منسى، والأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر، وحشد من رجال المال والمصرفيين وفاعليات اقتصادية. وانطلاقاً من استضافة بيروت هذا المؤتمر، والمواضيع التي بحثت فيه، كان لـ"حديث المالية" لقاء مع الأمين العام للاتحاد الدكتور فادي خلف، تناول وضع البورصات العربية ومستقبلها، وكذلك الآفاق المستقبلية لبورصة بيروت التي كان خلف رئيساً لها، قبل توليه الأمانة العامة للاتحاد.

الوزيرة الحسن — فادي خلف

وهنا نص المقابلة:

هل يمكن أن نبدأ بتعريف عن اتحاد البورصات العربيّة ودوره؟

تأسس اتحاد البورصات العربيّة بتوصية من وزراء المال العرب في العام ١٩٧٨، ولكن تم انشاؤه فعلياً في العام ١٩٨٢. وكان من المفترض وقتها أن يكون مقرّه في بيروت، ولكن ظروف الحرب التي كانت سائدة في لبنان خلال تلك الفترة جعلته يتخذ الأردن مقراً له، لينتقل بعدها إلى تونس ومن ثمّ إلى القاهرة. وفي العام ٢٠٠٢، وعلى إثر مساع لبنانيّة، تمّ اعتماد بيروت مجدداً مقراً رئيسياً، ولكن لم يكن الأمين العام للاتحاد متفرّغاً في ذلك الوقت، إنما كان مدير بورصة الكويت يتولى هذه المهمة، وتالياً لم تكن له نشاطات في لبنان.

أما من الناحية التنظيميّة، فقد عدّل نظام اتحاد البورصات العربيّة منذ سنتين بحيث بات يلحظ أمانة عامة متفرّغة للاتحاد حتى تتمكّن من إعادة إطلاقه وتفعيله ولا سيّما بعد الأزمة الماليّة العالميّة، بالإضافة إلى رئاسة دوريّة على غرار رئاسة جامعة الدول العربيّة، أي رئاسة شرفيّة لمدة سنة للبلد الذي يُعقد فيه الاجتماع السنوي، ولكن يبقى الأمين العام ممثّل الاتحاد تجاه الغير، والمسؤول عن سير أعماله التنظيميّة والإداريّة. وفضلاً عن الاجتماع السنوي، ثمة أيضاً المؤتمر السنوي العام الذي عقدناه العام المنصرم في القاهرة وهذه السنة استضافته بيروت في تشرين الثاني الفائت، وسنحدّد قريباً مكان المؤتمر السنوي للسنة المقبلة وموعده. وكذلك، ثمة مؤتمرات أخرى نعقدها دورياً في بيروت، مؤتمر ينظّم في شهر حزيران ويتعلّق بـ"التقنيات في الأسواق الماليّة"، ويكون على مستوى المديرين التقنيين ويعالج كل مسائل أنظمة التداول والقوانين وغيرها من أدوات ماليّة.

ويضم الاتحاد ١٦ بورصة عربيّة حتى الآن، ويمكن أن نعتبر أنّنا قريباً سنصبح ١٧ والعدد مرشّح للارتفاع الى ١٨ في غضون سنة. وثمة بورصات قائمة وعاملة ولكنّها لم تكن نشطة كفاية قبلاً لتقدّم طلب للانضمام الى الاتحاد. إضافة إلى البورصات، ثمة ٧ مقاصات مستقلّة عن البورصات، كمقاصة "ميدكلير" في لبنان، تمّ إدخالها في الاتحاد بصفة عضو عامل، فيصبح عدد هؤلاء ٢٣ حالياً. وثمة أيضاً عدد من شركات الوساطة والشركات الماليّة بصفة عضو منتسب، أي لا تشارك في مجلس الاتحاد إنما في هيئته العامة فقط.

من مهام الاتحاد التنسيق طبعاً بين البورصات العربيّة ولكن أيضاً التنسيق مع البورصات العالمية، وقد أصبح اتحاد البورصات العربية أخيراً الممثل الاقليمي للاتحاد العالمي للبورصات. وكما لاحظنا في المؤتمر السنوي، كان الحضور على مستوى عالٍ، وكان بينه الأمين العام للاتحاد العالمي للبورصات ورئيس الاتحاد الأوروبي الآسيوي الذي هو أيضاً رئيس بورصة اسطنبول وكذلك رئيس بورصة إيطاليا، ورئيس بورصة لندن. ثمة تنسيق وتفاعل كبيران اذاً مع الاتحاد العالمي، وقد شاركنا مثلاً ضمن وفد كبير مؤلّف من نحو ٨ بورصات في الاجتماع السنوي للاتحاد العالمي للبورصات، فضلاً عن أننا نضع برنامج مؤتمرنا العام بالتنسيق مع الاتحاد العالمي كي تكون المواضيع من تلك المطروحة عالمياً وإقليمياً على بساط البحث. ويضاف إلى ذلك التنسيق على مستوى الاحصاءات إذ إنّهم يعتمدون إحصاءاتنا عن البورصات العربيّة في نشراتهم وتعريفهم عن المنطقة.

ما أبرز منافع العضويّة في الاتحاد العالمي؟

بعض صناديق الاستثمار والمتعاملين عالمياً في مجال الاستثمار يرون في عضوية الاتحاد العالمي شهادة تقويم عالميّة لها للبورصة العضو فيه. فقبول بورصة في الاتحاد العالمي كعضو عامل رهن استيفائها شروطاً ومعايير عالميّة، فضلاً عن أنها تخضع لتدقيق دوري وهو ما يوثّق التعامل بأسهمها من قبل الشركات العالميّة.

ما هو موقع بورصة بيروت بالنسبة للاتحاد العالمي للبورصات؟

بورصة بيروت عضو في اتحاد البورصات العربيّة، وعندما كنت رئيساً لبورصة بيروت، عملت على رفع مستوى تمثيلها في الاتحاد العالمي للبورصات من صفة مراسل إلى صفة منتسب، وبعد فترة، عندما تتوافر لديها الشروط المطلوبة، يمكن أن تصبح عضواً عاملاً في

العسكرية (الجيش وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة والأمن العام والضابطة الجمركية) والى الموظفين الموقتين والمتعاقدين والأجراء في الادارات العامة.

ويوضح هذا الدليل حقوق المتقاعدين وواجباتهم، ويتضمن شرحاً وافياً لكل الاجراءات الواجب اتباعها والمستندات المطلوب تقديمها من مرحلة بلوغ الموظفة عتبة التقاعد الى مرحلة استفادة أسرته من معاش التقاعد.

ويجيب الدليل أيضاً، بشكل عملي ومبسّط، عن الكثير من الأسئلة الرئيسية التي يطرحها المتقاعدون والمستفيدون.

ويهدف هذا الدليل الى مساعدة الموظفين في الإدارات العامة، والعسكريين، والأجراء، والمتعاقدين في إدارات القطاع العام ومؤسساته، على معرفة حقوقهم عند انتهاء خدماتهم وكيفية تحصيلها، وواجباتهم تجاه الإدارة لاسيما تلك المتعلقة بتيويم المعلومات الخاصة بأوضاعهم العائلية.

ويتضمن الحالات التي تنتهي فيها خدمة الموظف، والحقوق التي تستحق له تبعاً لكل حالة وكيفية احتسابها مع أمثلة توضيحية، وكذلك الأصول التي يجب اتباعها لتحقيق تلك الحقوق، ونماذج عن بعض المستندات التي ينبغي اعتمادها.

"ما يجب أن يعرفه المواطن عن رسم الطابع المالي": يساعد هذا الدليل، وهو الخامس في "سلسلة التوعية المالية والضريبية"، كل شخص موجود على الأراضي اللبناني، في التقيّد بأصول تطبيق إجراءات رسم الطابع المالي توفيراً لوقته ولجهده وتجنيباً لوقوعه في المخالفات التي تعرضه للغرامات القانونية، فيتناول المبادئ العامة للرسم والمستندات الخاضعة له، ونسب التكليف به، وطرق تأديته والمهل القانونية والغرامات المترتبة والإعفاءات منه.

دليل رسم الطابع المالي

وتتضمن الطبعة الجديدة للدليل التعديلات التي ادخلها قانون الاجراءات الضريبية (القانون الرقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١) والهادف الى توحيد الاجراءات الضريبية تسهيلا لامور المواطن والادارة على السواء.

ونظرا الى كون رسم الطابع المالي يطبق على العديد من الصكوك والكتابات، وكون اجراءات تنفيذ احكامه معقدة احيانا، فقد سعت وزارة المالية الى وضع هذا الدليل لتسهيل تطبيق هذه الاحكام. فمعظم المواطنين معني بمعرفة اصول تطبيق رسم الطابع المالي ولا سيما عند انشائهم صكا او كتابة او معاملة ما وذلك اتماما لواجباتهم في صون المال العام وتلافيا لتعرضهم للغرامة القانونية في حال المخالفة، علما ان الغرامة المتأتية من عدم تأدية رسم الطابع المالي مرتفعة جدا وتصل الى عشرة اضعاف الرسم المتوجب.

انضم الى فريق عمل وزارة المالية

وتم كذلك تحديث دليل آخر هو كتيّب **"انضم إلى فريق عمل وزارة المالية، مديرية المالية العامة"**. وهذا الدليل هو ثمرة تعاون بين مجلس الخدمة المدنية ووزارة المالية ومعهد باسل فليحان، وقد وضع كمرجع للراغبين في التقدم الى بعض وظائف وزارة المالية –مديرية المالية العامة– من خلال المباريات التي ينظمها مجلس الخدمة المدنية. ويركز الدليل على "الحلّة الجديدة" للوظيفة العامة في وزارة المالية.

وتجدر الاشارة الى أن "سلسلة التوعية المالية والضريبية" تشمل دليلين آخرين لم يشملهما التحديث، هما "دليل المواطن إلى ضريبة الأملاك المبنية"، و"دليل ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة".

فصلية تُعنى بالمالية العامة وبناء الدولة

"السادسة" تفتح صفحة جديدة: مجلة لحوار لا يبقى... حبراً على ورق

"السادسة".. جديد معهد باسل فليحان

بدأ معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي التحضير لإصدار مجلة "السادسة"، وهي مجلة فصلية يتوقع أن يتم اطلاقها في بداية السنة المقبلة، وتُعنى بدراسات المالية العامة وبناء الدولة.

النقص الواضح في الدراسات والحوارات والأنشطة المعنية بمجالي المالية العامة وبناء الدولة في لبنان، وافتقار لبنان إلى وجود مجلة متخصصة كهذه، هما ما دفع المعهد إلى التفكير في إطلاق هذه المجلة.

فهذه المجلة تهدف الى أن تكون أداةً لتعميق البحث ولمراكمة المعرفة ونشرها، ومنبراً للتحاور والتواصل بين نخب فكرية وعلمية ومهنية في المجتمع وبين الدولة وصناع القرار، على أمل ألا يبقى هذا الحوار حبراً على ورق.

المجلة ستبحث في أهم القضايا والأزمات والمشكلات والتحديات التي تواجهها المالية العامة وأجهزة الدولة وأنظمتها، على مختلف الصعد التشريعية والتنظيمية والإدارية والمهنية والسياسية والمعرفية، أو من خلال العمل على استنباط الأسئلة الصحيحة التي يجب أن تُطرح حول تلك الأزمات والمشكلات والتحديات وإطلاق عمل بحثي وحوار وطني حولها، وسط النخب والخبراء والمسؤولين وصنّاع القرار ذوي الشأن، والسعي بالتالي لتقديم أجوبة عن تلك الأسئلة، ومحاولة طرح البدائل والسياسات التي يمكن أن تساهم في حل تلك الأزمات ومواجهة تلك التحديات وفي تقديم الرؤى التي تساهم في دفع هذه المجالات نحو الأفضل استناداً إلى ما توصلت إليه دول أخرى على هذه الصعد.

ونظراً الى أن المجلة تصدر عن مؤسسة تابعة لوزارة المالية، من الطبيعي أن تواكب دور الوزارة واهتماماتها، وبالتالي، أن تصوب أساساً على شؤون المالية العامة. أما الاهتمام بشؤون بناء الدولة أيضاً فهو أمرٌ تفرضه الظروف الموضوعية، نظراً إلى استحالة إمكان الفصل بين الترشيد في إنفاق المالية العامة وبين تحديث وبناء مؤسسات الدولة وأنظمتها عموماً.

ومن بين قضايا المالية العامة والقضايا الاقتصادية والإدارية والقانونية التي يمكن أن تتناولها المجلة، تلك التي تتعلق بالمالية العامة والموازنة العامة والنظام الضريبي والسوق المالية، والسياسة الجمركية والإنفاق والدين العام والاهدار والترشيد المالي وسياسات التمويل... أو ما يتعلق بتحديث الإدارة العامة ودوره في الترشيد المالي، كمواجهة الفساد والتحديث التقني والتشريعي، ودور أجهزة الرقابة وسياسات التوظيف واستقطاب الخبرات والكفايات، ورفع مستوى جودة الأداء، فضلاً عن قضايا الحكم الرشيد والتنمية المتوازنة والضمان الاجتماعي والتعليم الرسمي ودورها في تعزيز المالية العامة، وسواها.

وتطمح المجلة إلى تأسيس شبكة واسعة من العلاقات مع باحثين وأكاديميين وكتاب وخبراء في العلوم الاجتماعية عموماً، وفي الاقتصاد والمالية والإدارة والقانون خصوصاً. وترحب المجلة أيضاً بالباحثين الشبان والشابات، المهتمين بنشر أعمالهم البحثية الراقية وبالمساهمة في مناقشة القضايا العامة بموضوعية وجِد، إلى جانب ترحيبها بمساهمات المهنيين المحترفين والأكفياء، الذين يعايشون الملفات والمشكلات المطروحة للبحث في عملهم اليومي.

ومن خلال تغطية المجلة قضايا المالية العامة والتحديث الإداري والقانوني والمؤسسي وغيرها من القضايا ذات الصلة، فهي يمكن أن توفر حاجة وتكون محط اهتمام كل من صناع القرار والسياسيين والاقتصاديين والإداريين والقانونيين والباحثين والأكاديميين والخبراء والطلاب ذوي الشأن، الذين يمثلون جميعاً شريحة واسعة ومؤثرة في الدولة والمجتمع.

باختصار، مع هذه المجلة، تُفتح في الحوار الاقتصادي والمالي في لبنان... صفحة جديدة.

"عائلة" أدلّة "التوعية المالية والضريبية": عضوان جديدان... وتجديد شباب أربعة

انضم دليلان جديدان أخيراً الى "عائلة" كتيّبات "سلسلة التوعية المالية والضريبية" التي بدأت وزارة المالية اصدارها في العام ٢٠٠٢، والتي تهدف إلى إطلاع المواطن بشكل مسهّل ومبسّط على القوانين والإجراءات المالية المَرْعية الإجراء وتعريفه على حقوقه وواجباته تجاه الإدارة المالية، وتبسيط مراجعاته، مما يساعده على الالتزام بالقوانين واتمام معاملاته بسرعة وفاعلية اكبر.

دليل تسجيل مباشرة العمل

دليل حقك في الإعتراض

ومن خلال هذه الأدلّة، التي تم أيضاً "تجديد شباب" أربعة منها من خلال اصدار طبعات جديدة محدثة ومنقّحة في ضوء النصوص القانونية الجديدة، تتوجه الادارة الضريبية في كل مرة الى فئة معينة من فئات المواطنين في تعاطيها مع الادارة المالية.

ويندرج إصدارَ هذه الأدلة ضمن برنامج التوعية المالية والضريبية الذي تعمل وزارة المالية اللبنانية على تنفيذه بالتعاون مع الدول والمنظمات المانحة، انطلاقاً من إدراكها أن استقامة العلاقةُ بين الدولة والمواطن، تكونُ بجعل تلك العلاقة تَتَّسمَ بالوضوح والشفافية والتواصل المستمر.

وتأمل الوزارة في ان يساهم هذا الجهد في تحسين مستوى الخدمات في الادارة المالية والضريبية وفي جعل المواطن شريكا حقيقيا قادراً على مساءلة والمحاسبة.

وتشمل "سلسلة التوعية المالية والضريبية" التي يعدّها معهد باسل فليحان سبعة من أدلّة المواطنين ساهم في إنجازها أصحاب الاختصاص من موظفين حاليين وسابقين وأساتذة جامعيين عملوا على جمع المعلومات من مصادر مختلفة وصوغها بنصوص تتميز بالأسلوب الواضح والسهل الفهم من قبل المواطنين بمختلف فئاتهم ومستوياتهم العلمية.

دليلان جديدان

الرقمان ٦ و٧ في سلسلة الأدلة، اللذان صدرا في تشرين الأول الفائت، هما الآتيان:

دليلك لتسجيل مباشرة عمل في وزارة المالية (جميع فئات المكلفين بضريبة الدخل): يهدف هذا الدليل الى تعريف المكلف على كيفية التصريح عن مباشرة العمل بشكل مبسط وبالتالي تسهيل المعاملات كافة بينه وبين الإدارة وتسريعها.

ويستند الدليل الى ما نص عليه القانون الرقم ٤٤ تاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ المتعلق بالإجراءات الضريبية. ويحدد الدليل من يجب عليه التصريح عن مباشرة العمل، ومتى يجب التصريح عن مباشرة العمل، والمستندات المطلوب إرفاقها بتصريح مباشرة العمل، وأين يمكن التصريح عن مباشرة العمل، ويشرح موجب استعمال الرقم الضريبي المعطى من قبل الإدارة الضريبية عند التسجيل لديها. ويتناول الدليل أيضاً التصريح عن عدم مزاولة العمل، ويشرح كيفية التصريح عن نشاط آخر، وكيفية تعبئة نموذج مباشرة العمل، وآلية التسجيل، ويشير الى عناوين الدوائر المالية المختصة بضريبة الدخل في المحافظات اللبنانية كافة.

"حقك في الاعتراض": يعرّف هذا الدليل بماهية الاعتراض، بصفته حقاً معطى للمكلف ليطلب إعادة النظر في الضرائب والغرامات المفروضة عليه والقرارات الضريبية المتعلقة بطلب استرداد أو استرجاع ضريبة أو رسم أو ليطلب الرجوع عنها كلياً أو جزئياً إذا رأى فيها خطأً أو زيادةً أو إجحافاً أو مخالفةً للقانون، كما يحق للمكلف الاعتراض على قرار التحصيل الجبري. ويشرح الدليل متى يمكن للمكلف استعمال حقه في الاعتراض، وأين يقدم الاعتراض، وكيف يقدم، وما هو المقصود بالمستندات والوثائق التي تؤيد الاعتراض، وآلية درس الاعتراض. ويوضح الدليل ما اذا كان يمكن الطعن بقرار الإدارة بشأن الاعتراض، وكيفية تقديم المكلف الطعن، وهل تتبع لجنة الاعتراضات الإدارة الضريبية، وهل يمكن استئناف قرار لجنة الاعتراضات؟

دليل معاملات رسم الإنتقال

دليل انتهاء الخدمة

طبعات محدثة

أما الأدلة التي تم تنقيحها وتعديلها واصدار طبعات جديدة منها، فهي الآتية:

"دليل المواطن إلى أصول وإجراءات إنجاز معاملات رسم الانتقال": يوفر هذا الدليل الإرشادات الضرورية حول الإجراءات المتبعة منذ لحظة وفاة المورث ولحين تسجيل انتقال الملكية؛ فيتناول الإجراءات من حصر الإرث وتحقق رسم الانتقال وتسديده، إلى نقل ملكية العقارات وتسجيلها. ويتضمن هذا الدليل شرحاً مفصلاً، ولكن بأسلوب سلس، للأصول والإجراءات المرعية عند إنجاز معاملات رسم الانتقال المنصوص عنها في المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٦ تاريخ ١٩٥٩/٠٦/١٢ وتعديلاته. وسعياً الى تبسيط مراجعات المواطنين أمام إدارة الضرائب وتسهيل إنجاز معاملاتهم بدقة وسرعة وشفافية، تم اعتماد التسلسل الزمني للخطوات الواجب إتباعها بحسب الترتيب العملي–التطبيقي، أي مرحلة بعد مرحلة، ومعاملة بعد معاملة ضمن المرحلة الواحدة، ومستنداً أول تبنى عليه المستندات التي تليه، ابتداءً من تاريخ وفاة المورث مروراً بالتصريح عن تركته، وصولاً إلى تصفية الرسم وتسديده، وانتهاء بتسجيل العقارات في مديرية الشؤون العقارية. وقد جرى توزيع هذه الإجراءات على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تبدأ بإجراءات الحصول على وثيقة وفاة المورّث والتصريح عن تركة المتوفى وتنتهي باستصدار حكم بحصر ارثه لتصفية رسم الانتقال المستحق على كل وارث.

المرحلة الثانية: تشمل إجراءات تحقق رسم الانتقال، فتنجزها الدائرة المالية المختصة وتسلم المكلف بعد تسديده الرسوم المتوجبة مذكرة خاصة بكل عقار على حدة تجيز للمكاتب العقارية المعاونة إجراء معاملات نقل ملكية العقارات إلى الورثة.

المرحلة الثالثة: تقوم بها المكاتب العقارية المعاونة المختصة بحيث تنهي إجراءات نقل ملكية العقارات إلى الورثة وقيدها في السجل العقاري وتسليم الورثة سندات التمليك.

ولا بد من الإشارة إلى أن ترتيب هذه المراحل مستمد من القوانين والأنظمة التي ترعى الإجراءات المحددة فيها. ويزيد عدد هذه النصوص على ٢٠ نصاً.

"دليل الموظف إلى حقوقه وواجباته بعد انتهاء خدمته": يوضح هذا الدليل حقوق المتقاعدين من القطاع العام والمستفيدين من معاشات التقاعد من بعدهم، وواجباتهم، ويتضمن شروحاً وافيةً لكل الاجراءات الواجب عليهم اتباعها والمستندات المطلوب منهم تقديمها. يتوجه هذا الدليل الى كل موظف عمل في أحد الملاكات الدائمة في الادارات العامة (السلك الاداري – السلك القضائي – السلك الديبلوماسي – السلك التعليمي) وفي الجامعة اللبنانية، وترك الخدمة لأي سبب كان. كما يتوجه في جزء من معلوماته الى متقاعدي الأسلاك

منشورات وزارة المال ومعهد باسل فليحان حاضرة في المعرضين الفرنسي والعربي

شاركت وزارة المال ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، في معرض الكتاب الفرنسي "إقرأ بالفرنسية" الذي أقيم في مركز البيال للمعارض من ٢٩ تشرين الأول الى ٧ تشرين الثاني ٢٠١٠.
كذلك كان المعهد حاضرا في معرض بيروت العربي الدولي الـ٥٤ للكتاب الذي أقيم في مركز البيال للمعارض من ٣ إلى ١٦ كانون الأول ٢٠١٠.
وقد عرضت كل المنشورات الصادرة عن وحدات الوزارة من دراسات وإحصاءات وأدلّة المواطن بالإضافة إلى سلسلة أدلّة التدريب الصادرة عن معهد باسل فليحان.

وقد شهد "الجناحان الماليان" في كل من المعرضين اقبالاً من الزوار الذين اهتموا بالمنشورات المتوافرة مجاناً، وهو ما ساهم في تعريف الزوار الى ما يقوم به المعهد والوزارة من جهد في مجال تعزيز الشفافية واتاحة الوصول الى المعلومات للمواطنين.

جناح المعهد في معرض الكتاب الفرنسي

...وفي معرض بيروت العربي الدولي الـ٥٤ للكتاب

المياه وادارتها المستدامة محور لقاء متوسطي عن التنمية الاقتصادية

أكثر من ٢٠ مسؤولاً من الكوادر العليا والقياديين في الإدارات العامة والمؤسسات الخاصة في فرنسا والمغرب وايطاليا ولبنان، اجتمعوا في بيروت في تشرين الأول ٢٠١٠، ضمن حلقة نقاشية نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، للبحث في موضوع حيوي وبالغ الأهمية هو "الماء في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط: الوضع والآفاق واستراتيجية الادارة المستدامة".
الحلقة استمرت ثلاثة أيام وعقدت في اطار برنامج اللقاءات المتخصصة في التنمية الاقتصادية في البلدان المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط (CHEDE-MED)، وفي سياق التعاون القائم بين معهد باسل فليحان ومعهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية التابع لوزارتي المال والاقتصاد الفرنسيتين، والمعهدين الماليين التابعين لوزارتي المال في ايطاليا والمغرب.

من الأنشطة الميدانية

ولم يكتف المجتمعون باللقاءات بين أربعة جدران، بل قاموا بسلسلة أنشطة ميدانية، فزاروا السفينة العلمية "قانا"، وسد شبروح.
وكان بين المحاضرين والمتحدثين في اللقاءات كل من مدير المالية العام ألان بيفاني والمدير العام للموارد المائية والكهربائية في وزارة الطاقة والمياه الدكتور فادي قمير، والأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، وأستاذ الحقوق والبيئة والمياه في كلية الهندسة في جامعة القديس يوسف هيام ملاط، والمدير العام السابق للاستثمار في وزارة الموارد المائية والكهربائية بسام جابر، وسواهم...

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش، سابين حاتم، رانيا أبي حبيب، ليندا الدحداح، جوزيان شبلي.
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

حياة الوزارة

زواج

- تم زفاف المراقبة في مديرية الضريبة على القيمة المضافة جاندارك عون من السيد طوني ليون، بحضور عدد كبير من الاهل والاصدقاء.

درجة جيد جداً للمراقبتين حيدر وساسين عن رسالتهما في الجامعة اللبنانية الفرنسية

ناقش مراقبتا الضرائب في مالية لبنان الشمالي السيدتان كريستيان حيدر ورانيا ساسين رسالة اجازة في الجامعة اللبنانية الفرنسية ULF في طرابلس حملت عنوان:
L'integration Optimale de La Fonction Achat dans l'entreprise: cas de la Grande Distribution
باشراف رئيس مالية محافظة عكار الدكتور كارلوس عريضة، والدكتورة أنيتا نعمة. وقد منحت حيدر وساسين درجة جيد جداً.

كتاب من المكتبة المالية

Audit interne et référentiels de risques: gouvernance, management des risques, contrôle interne

Pierre Schick. - Paris: Dunod, 2010

Toute organisation doit se fixer des objectifs, mais pour les atteindre, elle est confrontée à une multitude de risques dont le contrôle interne doit garantir la maîtrise. Afin de s'en assurer les directions se dotent d'un "support" d'évaluation et de surveillance: l'audit interne. Ce livre présente des repères méthodologiques et des fiches pratiques opérationnelles nécessaires à la conduite d'une mission d'audit, efficace et efficiente.
La méthodologie et les quinze référentiels de risques présentés s'appuient sur le dispositif de gestion des risques et de contrôle interne préconisé par l'AMF et assure une compatibilité avec le référentiel américain COSO.
Cet ouvrage propose une démarche performante aux auditeurs, contrôleurs internes et gestionnaires de risques qui leur permet de gagner en qualité, rapidité et intégrité, notamment en s'appuyant sur l'outil informatique innovant Risk Organisation Knowledge. Professionnels, enseignants et étudiants trouveront dans ce livre une synthèse de ce qu'il faut savoir pour conduire une action de maitrise des risques sur les principales activités et processus de l'organisation.

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 40 l Janvier 2011 l www.if.org.lb

2010 – 2011

Alors que nous tournons la page de l'année 2010, certains sont – malheureusement – toujours en train d'examiner le projet de budget 2010, de débattre d'une virgule et d'un point, et de tout remettre en question. Cette attitude nous pousse à nous demander les raisons de tant de retard et de lenteur administrative, et la difficulté à entamer un nouveau chapitre avec l'adoption du budget 2010, premier pas vers une réponse concertée aux priorités des citoyens.

L'un des besoins prioritaires est sans doute l'amélioration des infrastructures qui contribuerait à une amélioration des conditions de vie quotidiennes et du climat des investissements et permettrait de consolider les taux de croissance économique. C'est dans cette optique que le projet de budget 2010 comprend une augmentation notoire des dépenses d'investissements et des projets de développement, couvrant tous les secteurs et toutes les régions libanaises. Et que, le projet de budget 2011 s'inscrit dans le prolongement du processus de développement de l'infrastructure économique en tant que levier de croissance économique.

Dans le même objectif, nous appelons aussi au renforcement du contrôle des finances publiques avec la mise en œuvre de tentatives concrètes de renforcement de la transparence au ministère des Finances au cours des dernières années. Nous avons ainsi adopté une série de réformes et de mesures de modernisation en matière d'élaboration et d'exécution du budget, d'achats publics, de droit d'accès à l'information, etc. Nous avons également organisé des programmes de formation au contrôle interne et aux meilleures pratiques en matière de comptabilité publique et financière.

Sur ce, je ne peux accepter les tentatives de diffamation à l'encontre du ministère des Finances et de ses fonctionnaires. J'ai pleinement confiance en cette administration et en son potentiel et crois pleinement dans le renforcement de ces capacités par le biais de la formation et du développement des compétences de ces cadres et agents. Je vous invite donc aujourd'hui plus que jamais à travailler dur, à porter la modernisation et les projets de réforme et à améliorer vos compétences et vos connaissances afin de prouver que notre ministère est l'une des meilleures institutions de l'administration libanaise, qu'elle est performante, qu'elle croit et pilote le changement et offre ainsi un modèle à suivre.

Raya al-Hassan
Ministre des Finances

Réformer en temps de crise: Moderniser la gestion des Finances Publiques dans la région MENA

Ouverture de la conférence en présence de Mme la Ministre Raya El Hassan

Par Sabine Hatem

Plus de 120 participants représentant 16 pays et 7 organisations internationales ont pris part à la Conférence Annuelle du Réseau des Ecoles et Instituts de Formation de la région MENA – GIFT-MENA, qui s'est tenue au Grand Sérail, sous le patronage du Président du Conseil des Ministres, Son Excellence M. Saad El Hariri.

La conférence était dédiée au partage d'expériences entre les acteurs de la réforme des finances publiques dans la région MENA. Les débats ont porté sur les thèmes de la préparation et l'exécution du budget, les achats publics, les nouvelles normes et pratiques comptables, l'audit interne et le contrôle externe.

La conférence a débuté par une approche comparative de l'état d'avancement des réformes des finances publiques dans la région MENA. M. Mark Ahern, de la Banque Mondiale, a ainsi passé en revue les progrès réalisés par l'ensemble des pays en matière de transparence et crédibilité et a identifié les zones d'action prioritaires pour l'avenir, notamment l'élaboration de cadres de dépenses à moyen terme, la modernisation des achats publics et la mise en place de systèmes efficaces de contrôle à posteriori.

Les diverses pratiques et expériences présentées lors de la conférence ont permis l'identification d'un nombre de pré-requis aptes à soutenir la bonne réussite des réformes envisagées. On cite à ce propos:

1. Le pilotage de la réforme par une institution "chef de file", de préférence le ministère des Finances, et l'adoption d'une approche pragmatique, progressive et participative
2. La tenue de consultations nationales régulières avec les autres acteurs de la réforme, comme la Cour des comptes et le Parlement
3. L'introduction d'une phase "pilote"
4. L'inscription de la réforme dans la durée et la continuité
5. Le leadership politique
6. La modernisation du cadre juridique et réglementaire
7. L'intégration des nouvelles technologies et le développement de systèmes d'information adaptés, qui favorisent la simplification des procédures et limitent les risques de fraude
8. Le partage d'expériences et l'adaptation des bonnes pratiques internationales à la culture locale
9. Le soutien des bailleurs de fonds et une redéfinition de leur rôle au profit d'une plus grande utilisation des systèmes nationaux de gestion de l'aide, une meilleure coordination entre les différents acteurs internationaux, une approche flexible et le développement des capacités locales
10. Le transfert de savoir-faire et la formation continue au service du développement de nouvelles compétences, notamment la conduite du changement, ainsi que la révision du recrutement dans la fonction publique afin d'attirer et de retenir les meilleurs profils et compétences.

La conférence a été organisée par l'Institut des Finances Basil Fuleihan, en collaboration avec l'agence de coopération internationale des ministères économiques et financiers français - ADETEF, la Banque Mondiale, et l'Institut Arabe de Planification. Elle s'est tenue dos-à-dos avec la Réunion Annuelle des Ecoles et Instituts de Formation du Service Public dans la région MENA. L'édition 2011 est prévue en Jordanie.

Editée par:

معهد باسل فليحان المالي INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

REPUBLIQUE LIBANAISE الجمهورية اللبنانية وزارة المالية MINISTERE DES FINANCES

Sommaire

La gestion durable de "L'eau dans le bassin méditerranéen" thème du séminaire CHEDE-MED organisé à Beyrouth 2
Touzet: nous visons une augmentation du recouvrement de l'impôt de 2% à 4% 3
IPSAS... a journey to accountability and transparency 4

La gestion durable de "L'eau dans le bassin méditerranéen", thème du séminaire CHEDE-MED organisé à Beyrouth

Par Linda Dahdah

Une fois n'est pas coutume, plus de vingt hauts responsables français, marocains, italiens et libanais des secteurs privé et public se sont retrouvés à Beyrouth au courant du mois d'Octobre 2010 autour d'un thème devenu crucial: l'Eau.

Le séminaire CHEDE-MED

C'est dans le cadre d'un séminaire organisé par l'Institut des Finances Basil Fuleihan sous le grand thème de "L'eau dans le bassin méditerranéen: Situation, perspectives et stratégie de gestion durable", que 20 participants du pourtour méditerranéen ont pu approfondir un des défis majeurs auquel est confronté l'espace méditerranéen aujourd'hui.
Liant l'utile à l'agréable et la théorie à la pratique, ce séminaire de trois jours était organisé de manière à alterner les conférences avec la visite de sites ayant un intérêt spécifique au thème étudié.
L'intensité des sessions de la première journée a ainsi été rompue par la visite du Bateau scientifique de Qana dont l'équipage a expliqué le rôle crucial lors d'une ballade le long des côtes libanaises. Pour la seconde journée, une visite du Barrage de Chabrouh et de la station de traitement des eaux attenante au barrage était prévue.
Pour explication du fonctionnement et des différentes étapes de traitement, les auditeurs étaient accompagnés par M. Nicolas HASBINI, Design Manager à Veolia, concepteur.
"L'alternance des cours le matin et des visites l'après-midi (était extrêmement appréciable) car il faut voir pour comprendre," M. Laurent Pellegrin, Président du Directoire, à Logiways France SA.
La qualité des intervenants, le haut niveau des exposés et la richesse des échanges a été particulièrement noté par les participants.
Un premier panorama général sur les ressources et les enjeux partagés de l'eau a été présenté par Dr. Fadi Comair, Directeur Général des Ressources Hydrauliques et Electriques au Ministère de l'Energie et de l'Eau.
Les interventions de M. Hyam Mallat, Professeur de Droit de l'Environnement et de l'Eau à l'ESIB – USJ et M. Bassam Jaber, Ancien Directeur Général de l'exploitation, et expert de l'eau du Projet de mise en place des outils techniques de gestion de l'eau (MOTGE) au Ministère des Ressources Hydrauliques et Electriques ont permis de mieux comprendre le développement des législations et réglementations au Liban dans le domaine de l'eau.
Les auditeurs, entourés de l'équipe de l'IGPDE, de l'IdF et de nombreux responsables libanais et internationaux, ont ensuite eu l'occasion de prendre connaissance des diverses initiatives internationales et régionales entreprises au Liban et de mieux appréhender le rôle de la coopération et des organisations méditerranéennes dans l'exploitation équitable de l'espace méditerranéen et de ses ressources.
A cet effet, une table ronde a réuni M. Denis CASSAT, Directeur de l'Agence française de Développement à l'Ambassade de France au Liban, M. Peter CHRISTIAENS, Chef de Projet, Infrastructure et développement local à la Délégation de la Commission Européenne au Liban et M. Ali MOUMEN, Représentant de la FAO au Liban.
Les débats fructueux et les nombreux échanges d'expériences tout au long de la première journée de ce séminaire se sont poursuivis le lendemain avec un exposé particulièrement attendu sur le rôle de l'éducation et de la formation dans la création d'une culture de l'eau présenté par Dr. Fadi Comair.
Dr. Ziad Hayek, Secrétaire Général du Conseil Supérieur pour la Privatisation, et M. Alain BIFANI, Directeur Général des Finances, ont également captivé l'audience autour de la gestion et du financement du secteur de l'eau au moyen de partenariats public-privé.
Si certains participants auraient aimé voir un élargissement des présentations à d'autres pays de la Méditerranée, ils estiment que les points forts de ce séminaire ont été de "capitaliser et de partager les expériences vécues par différents pays du pourtour méditerranéen; de partager les visions, et stratégies de chacun par rapport à la gestion de l'eau", M. ABOUYAALA Mohamed, Directeur des Projets, Responsable de la Cellule Intégration des Projets, Agence pour la Promotion et le Développement Economique et Social des Préfectures et des Provinces du Nord du Royaume du Maroc.
"Ce séminaire a permis de mieux comprendre les défis économiques et environnementaux relatifs à l'eau, Mme "Sylvia Allegrini, Conseiller du directeur de cabinet du Ministre, Ministère de l'économie et des finances italien.
Ce séminaire intervient dans le cadre du Cycle des Hautes Études pour le Développement Économique - Méditerranée (CHEDE-MED) né d'une collaboration entre l'Institut de la Gestion Publique et du Développement Économique français, les Instituts des finances italien et marocain ainsi que l'Institut des Finances Basil Fuleihan, dans une volonté de constituer un réseau d'acteurs du développement économique en méditerranée.

Ecoutant les explications

Visite du Barrage de Chabrouh

Grâce au Jumelage "Civisme Fiscal et Gestion des Risques"

Touzet: nous visons une augmentation du recouvrement de l'impôt de 2% à 4%

La Ministre des Finances, Mme Raya El Hasan, et le Chef de la Délégation de l'Union européenne au Liban, M. Patrick Laurent, ont annoncé le 9 Novembre 2010, le lancement du projet de Jumelage "Civisme Fiscal et Gestion des Risques", avec la France, financé par l'Union Européenne à hauteur de 1,1 million d'euros.

Ce Jumelage s'inscrit dans le cadre du Programme de Soutien aux Réformes "STR II", convenu entre le Gouvernement libanais et l'Union européenne, et doit contribuer à moderniser le système fiscal libanais et le rendre plus transparent, plus efficace, et donc plus juste. Il est bâti sur l'expérience d'un premier jumelage financé par l'Union Européenne entre la Direction libanaise de la TVA et la Direction Générale des Impôts du Ministère français des Finances, entre 2007 et 2009, mené avec l'administration fiscale française, et qui visait à accroître la capacité administrative et opérationnelle de la Direction libanaise de la TVA.
Dans le prolongement des travaux déjà accomplis, le nouveau projet consiste à déterminer les meilleures modalités d'incitation au civisme fiscal et de gestion des risques et à définir un système d'information adapté.
M. Paul Touzet, chef du projet, affirme, dans une interview accordée à "Hadith Al Maliya", que "le résultat attendu est une amélioration de l'équilibre des finances publiques grâce à une augmentation du taux de recouvrement de l'impôt de 2% à 4% dans les deux ans après la réalisation du projet".
Touzet explique que le projet comporte deux composantes principales: Gestion des risques d'une part, et gestion du civisme fiscal d'autre part.
La gestion des risques comprend deux volets principaux:

- Elaboration et adoption de techniques d'analyses des risques pour mieux comprendre et hiérarchiser les risques et faciliter la construction et la mise en œuvre de programmes de contrôle fondés sur le risque fiscal;
- Elaboration et adoption de techniques de contrôle dans différents secteurs pour mieux planifier et exécuter les contrôles.

La gestion du civisme porte sur trois axes:

- Conception d'une base de données cohérente et fiable, principal outil de civisme fiscal et de contrôle de l'administration centrale et des services régionaux;
- Conception d'un système intégré d'information et de gestion pour la recherche de renseignements et la comparaison de donnés fiscales sur les profils sectoriels macro-économiques et d'autres services publics;
- Aide à la mise en œuvre d'un programme de suivi de la performance et d'évaluation au moyen d'indicateurs clés de performance stratégiques et opérationnels.

Outre le système amélioré d'analyse risque, un cadre de gestion du civisme fiscal doit être élaboré afin de perfectionner les fonctions de recherche et de renseignement de l'administration fiscale et d'accroître de manière significative le civisme fiscal des contribuables et, en conséquence, les recettes de l'État.
Le conseiller résident de Jumelage, M. Nicolas Bernard, explique que le projet consistera donc principalement à déterminer les meilleures méthodes de civisme fiscal et de gestion des risques et à définir le SIG adapté.
Bernard considère qu'"un système fondé sur les risques pour sélectionner les contribuables à soumettre à un contrôle approfondi améliore les possibilités de recouvrement tout en augmentant la transparence et la crédibilité du processus, accroissant par là même le respect volontaire des obligations fiscales". Il déclare que "la gestion du civisme fiscal sur la base de données intégrées, provenant également d'autres services (cadastre, etc.), répondra à des objectifs similaires".
Un diagnostic est indispensable pour préciser le contexte légal et administratif de collecte et traitement de l'information fiscale et économique existant. Il sera établi dans le cadre d'un audit confié conjointement à des experts français et libanais.
Le programme de civisme fiscal fondé sur les risques est un instrument de meilleure gouvernance fiscale contribuant à la modernisation des finances publiques.
La composante concernant la gestion du civisme fiscal vise à améliorer:

- d'une part, l'efficacité de l'administration fiscale par une meilleure connaissance des populations gérées et de leur comportement,
- d'autre part la mesure de l'efficacité de son action.

Globalement et dans le cadre d'une démarche assez uniforme, les administrations fiscales modernes visent à favoriser l'accomplissement spontané des obligations par la qualité de service et la lutte contre la fraude.
Les objectifs poursuivis par l'administration libanaise à travers la dénomination d'amélioration du civisme devront être complétés, approfondis et précisés dans le cadre du projet, afin de cerner au mieux les actions à mettre en œuvre.
Le civisme est en effet caractérisé d'une part par le respect spontané des obligations déclaratives et de paiement par les contribuables et, d'autre part, la capacité de l'administration à réduire les défaillances et/ou le respect de ces mêmes obligations, par une présence dissuasive.
Selon Touzet, "ce n'est pas uniquement avec la sanction qu'on convainquerait les contribuables". Et d'ajouter: "L'idée en général, c'est d'encourager les gens qui déposent spontanément et puis de dissuader ceux qui ne déposent pas volontairement".
Il explique que "la facilitation de l'accomplissement des obligations déclaratives pourrait encourager les contribuables à déposer volontairement, et puis l'autre plan, c'est justement de détecter les gens qui n'ont pas un comportement légal et civique et qui ne remplissent pas leurs obligations, et les sanctionner, à juste proportion de leur comportement".
En France, selon Touzet, "l'orientation du civisme est divisée en 2 parties: sanction et dissuasion, d'une part, et d'autre part, de permettre aux gens de déclarer le plus simplement possible; et c'est sûrement plus facile de déclarer sur internet et payer sur son compte sans se déplacer. La Télédéclaration est l'un des éléments qui facilitent l'accomplissement de l'obligation déclarative, donc à l'encouragement au civisme".
Bernard insiste aussi sur "l'amélioration de la confiance dans l'institution par une meilleure appréhension impartiale des problèmes, notamment au niveau des objections".
Le programme de jumelage dure 12 mois, avec des ajustements qui peuvent le porter jusqu'à 15 mois.
Selon Bernard, "plus de 120 cadres de l'administration à tous les niveaux seront formés, 3 essentiellement, a niveaux 2 et 3, dont des chefs de service, des contrôleurs ou des vérificateurs aussi bien à la TVA qu'aux recettes".
Le projet pourrait constituer un préalable à la mise en œuvre d'un futur projet de restructuration et de suivi de la performance de l'administration fiscale. Il sera primordial pour aider le Liban à moderniser son administration fiscale et à mettre sur pied une entité publique transparente et mobilisée.
Pour conclure, Touzet insiste sur le fait que "le jumelage est un échange, et non pas une relation entre un maître et un élève".

IPSAS... a journey to accountability and transparency

Workshop on IPSAS

By Jessy Abou Habib

If you seek an overview of accounting in the context of the public sector, a description and discussion of International Public Sector Accounting Standards - IPSAS, a review of key adoption and implementation steps and a reflection on where to go from there; READ THIS ARTICLE.

Daniel Bato, an international public sector accounting expert, aimed through the presentation he gave at the "International Public Sector Accounting Standards" - IPSAS - workshop, held on December 6 at "The Institut des Finances - Basil Fuleihan" premises, to provide a clearer image of the IPSAS structure, implementation, advantages and challenges.

To start with, the public sector which consumes up to 50% of the GDP plays a key role in national and budget development, accountability and the livelihood of citizens. Its major players are governments, governmental and non-governmental organizations in addition to social security schemes and other public sector entities.

Note that the public sector usually implements cash accounting which does not provide a real picture on assets and liabilities and is less focused on rights, obligations and the future. Furthermore, it does not give great significance for timing.

On the other hand, accrual accounting recognizes transactions when they occur and records them in the periods to which they are related. It tracks assets, liabilities, net assets/equity, revenue, expenses, financial performance, cash flow, statement of changes to net assets/equity and budget, in addition to accounting policies and note disclosures.

The International Federation of Accountants (IFAC), established in 1977, is an international accountancy organization that issues standards for accounting, auditing, quality control and ethics. It includes 159 members in 124 countries. IFAC's objective is to serve the public through enhancing the standards of the accounting profession.

Formerly known as the Public Sector Committee (PSC), IPSAS Board (IPSASB) is one of the standards setting bodies of IFAC whose objective is to develop high quality accounting standards that serve the public sector and ensure qualitative characteristics for financial reporting. The 18 member board started on IPSAS development in the 1990s.

Transition to IPSAS and accrual accounting as a matter of fact, first and foremost, requires a decision. It is supported by political commitment, a board of key entities and officials, who manage the projects, perform the necessary legislation and internal control and make ERP available, developed and constantly upgraded. IPSAS further requires auditing, regulatory reporting requirements and a court of auditors. It is basically a step by step implementation versus big bang.

Today, IPSAS has looked into most financial issues. IPSAS sets international public sector standards, provides global outreach and improved discharge of obligation, ensures enhanced financial management, public sector transparency; it promotes risk management and improves internal control and financial position.

IPSAS adoption and implementation is a journey that offers in addition to the above developments a package of advantages that includes accountability and transparency, reform, decision-making, donor support, credibility, comparability, efficiency and effectiveness, governance and information.

IPSAS was adopted by several countries in its several forms like Australia, Canada, UK, USA, France, Spain, NATO, World Bank and others in addition to the BCEOM project in Lebanon.

The implementation of the project requires good management, governance, change management, key technical issues for the business process, a good financial position and performance, in addition to a clear budget.

The journey to these achievements is yet filled with challenging turning stones, such as achieving political support, finding the best resources and expertise, developing ERP systems, decision making, communication and training, etc...

One last advice according to expert Bato, is to always consider feasibility analysis, assess your status-quo, set your determination, discuss it with donors and partners; As a matter of fact, it all starts with action no.1: decision-making.

To sum up, adopting IPSAS is about decision-making and political support, it is the availability of financial and human resources and the relationship with ERP. It is also about attraction and retention of expertise; continuous learning, through a journey that does not end with adoption and implementation.

So, have a safe ride!